سياسة

يستعد الفلسطينيون، وخاصة المقدسيين، لمواجهة جديدة مع المستوطنين، الذين سمح لهم رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، بتنظيم «مسيرة الأعلام» في البلدة القديمة من القدس المحتلة، وسط تحذيرات فلسطينية من نتائج هذا الأمر، ودعوات إلى الدفاع عن المدينة ومقدساتها

الاحتلال يرفع منسوب التوتر في القدس

بينت يدعم «مسيرة الأعلام» للمستوطنين... وتحذيرات من تفجر الأوضاع

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد
غزة ـ **صالح النعامي**

رفعت موافقة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي على السماح بتنظيم «مسيرة الأعلام» للمستوطنين في البلدة القديمة من القدس المحتلة، في 29 مايو/أيار الحالي، وقبلها دعوة منظمة «لاهافا» الصهيونية المستوطنين إلى هدم قبَّة الصخرة داخل الحرم القدسي، من التوتر في القدس المحتلة، وسط تحذيرات من تفجر الأوضاع. وذكرت إذاعة جيش الاحتلال، أمس الخميس، أن بينت ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي يؤيدان بقوة قرار وزير الأمن الداخلي عومر بارليف السماح بتنظيم «مسيرة الأعلام» للمستوطنين في البلدة القديمة من القدس المحتلة، بمناسبة الاحتفاء بذكرى احتلال القدس، في 29 الشهر الحالي. ونقلت الإذاعة عن بينت قوله، في اجتماع تشاوري أمني، إنه يتوجب السماح للمسيرة بأن تسلك المسار الأصلي الذي يخترق البلدة القديمة ويصل إلى «رأس العامود» وينتهي إلى «حائط المبكى» (حائط البراق). ولفتت الإذاعة إلى أن كوخافي حث على المضي قدماً بتطبيق قرار بارليف، و«عدم التأثر بالتهديدات التي يطلقها الفلسطينيون». في المقابل، لفتت الإذاعة إلى أن وزير الأمن بني غانتس أعرب عن تحفظه على قرار بارليف، داعياً إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التقديرات الاستخبارية بشأن تأثير القرار على الأوضاع في القدس، وانعكاسها على الحالة الأمنية بشكل عام في إسرائيل.

وذكرت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، في بيان أمس الخميس، أن وزير الدفاع لويد أوستن شدد خلال لقائه وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، في واشنطن، على أهمية تهدئة التوتر وحماية المدنيين في القدس والضفة الغربية. من ناحيته، قال مدير عام وزارة الأمن الداخلي تومر لوطو إن القرار بشأن تنظيم المسيرة «نهائي ولا يتوقع أن يتغير». وأضاف لوطو، في مقابلة مع الإذاعة العبرية الرسمية: «كما هو الحال عندما يتعلق الأمر بحدث من هذا النوع، فإن للتقديرات الاستخبارية دوراً، وفي حال حصلنا على معلومات استخبارية خطيرة جداً يمكن أن تتخذ قرارات أخرى».

من ناحيتها، حذرت صحيفة «هآرتس»، أمس الخميس، من التداعيات الخطيرة لقرار السماح لـ«مسيرة الأعلام» باختراق البلدة القديمة من القدس. وأشارت إلى أن الفلسطينيين يرون في المسيرة خطوة استفزازية، في حين ترى المنظمات اليهودية اليمينية المسؤولة عن تنظيمها أنها «بمثابة إعادة احتلال للمدينة»، محذرة من أن الدلالات الرمزية لكل حدث يتعلق بالقدس تفرض على صناع القرار في تل أبيب اتخاذ «قرارات متزنة». وحسب الصحيفة فإن قرار السماح بتنظيم المسيرة كان متوقعاً بسبب طابع البيئة السياسية في إسرائيل «على اعتبار أن أي قرار آخر سيتم تفسيره على أنه خضوع وتنازل وسيعقبه حملات انتقاد قوية من اليمين».

في المقابل، دعت حراكات شبابية وقوى وطنية ودينية في القدس المحتلة، أمس الخميس، إلى أوسع حراك لمواجهة المسيرة. وحذر رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشيخ عكرمة صبري، في حديث لـ«العربي الجديد»، من الخطورة المترتبة على هذه المسيرة، والتي يتخللها في الغالب الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم داخل أسوار البلدة القديمة من القدس وفي المسارات التي تسلكها. وقال صبري: «من الواضح أن الاحتلال سيتحمل كل تبعات هذا الاستفزاز الخطير من قبل المستوطنين، ونحن نحذر من نتائجه، وندعو مواطنينا كما عودونا دائماً إلى الرباط في الأقصى والدفاع عن مدينتهم ومقدساتهم في وجه هذا التغول الاستيطاني المدعوم من حكومتهم». واعتبر القيادي في حركة فتح حاتم عبد القادر أن السماح للمستوطنين بتنظيم هذه المسيرة الاستفزازية سيجر المنطقة بكاملها لموجة جديدة من المواجهة والصدام. وقال عبد القادر، لـ«العربي الجديد»: «لن يستطيع الاحتلال أن يفرض واقعاً جديداً في القدس العربية، التي هي عاصمة دولة فلسطين ولن تكون غير ذلك، تماماً كما أن المسجد الأقصى، الذي هو جزء من عقيدة المسلمين في كل العالم، ملك للمسلمين وحدهم». وأكد أحد النشطاء المقدسيين، والذي فضل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الشباب المقدسيين على عهدهم في الدفاع عن عروبة مدينتهم، وستكون لهم كلمتهم في اليوم الذي أعلنت فيه الجماعات المتطرفة عزمها تنظيم مسيرة الأعلام السنوية». ودعا مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين، في بيان، إلى «أخذ تهديدات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية المتواصلة ضد المسجد الأقصى وقبة الصخرة، على محمل الجد». وأكد المجلس، عقب جلسة، برئاسة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية محمد حسين، أن «تهديدات الاحتلال تستلزم من العرب والمسلمين أن يهبوا لنجدة الأقصى»، منددا «بجرائم الاحتلال المتواصلة ضد شعبنا ومقدساته». ودان المجلس «اعتزام سلطات الاحتلال تنفيذ مشروع «القطار الهوائي- التلفريك»، ليشكل نقطة انطلاق نحو تسهيل وصول المستوطنين المتطرفين للبلدة القديمة وساحة البراق، وتكثيف الاعتداء على الأقصى»، مبيناً أن «هذا المشروع من أخطر المشاريع التهويدية في مدينة القدس».

وكانت منظمة «لاهافا» الصهيونية دعت، قبل أيام، المستوطنين إلى هدم قبَّة الصخرة داخل الحرم القدسي وبناء «الهيكل» في يوم ما يُسمّى «توحيد القدس». يشار إلى أن منظمة «لاهافا» تنتمي إلى الحركة الكهانية التي يقودها ويمثلها في الكنيست إيتمار بن غفير، الذي يؤدي دوراً مركزياً في اقتحامات الأقصى ومعروف بتحريضه على العنف ضد الفلسطينيين.

واقتحم 200 مستوطن باحات المسجد الأقصى بمناسبة ما يسمى «عيد الشعلة» بحماية شرطة الاحتلال، حيث أدوا طقوساً تلمودية في الجهة الشرقية من المسجد وقبالة قبة الصخرة، قبل أن يغادروا الساحات من جهة باب السلسلة، فيما قاد عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين إحدى مجموعات الاقتحام، مع عدد من الحاخامات. في المقابل، ذكرت إذاعة جيش الاحتلال، أمس الخميس، أن أعضاء لجنة «التعليم» في الكنيست ينوون تدنيس المسجد الأقصى. ولفتت إلى أن الكنيست والمؤسسة الأمنية لم يمنحا اللجنة حتى الآن الموافقة على اقتحام أعضاء الكنيست للمسجد.

من جهة ثانية، اعتقلت قوات الاحتلال، أمس الخميس، أربعة شبان من بلدة بيت ريما شمال رام الله وسط الضفة، وأربعة فلسطينيين من مدينة الخليل جنوب الضفة. كما اعتقلت شابين من بلدة العبيدية شرق بيت لحم جنوب الضفة، وشاباً من بلدة الخضر جنوب بيت لحم، وآخر من مخيم قلنديا شمال القدس، وشابين من بلدة بدو شمال غرب القدس، واعتقلت كذلك الأسير المحرر إبراهيم شواهنة من منزله في مدينة نابلس شمال الضفة.

وقف البناء في ستة منازل

أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، بوقف البناء في ستة منازل في منطقة باكو بقرية أرطاس، جنوب بيت لحم. وقال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية لوكالة «وفا»، إن المنازل التي تم إخطارها بوقف البناء تعود إلى باسل اللحام، وعدنان الأطرش، ومحمد القصاص، وباسم عايش، وإسماعيل عوض صلاح، ورائد إبراهيم صلاح. وكانت قوات الاحتلال هدمت أمس الأول، منزلاً قيد الإنشاء في قرية دار صلاح، شرق بيت لحم بحجة قربه من جدار الفصل العنصري، رغم وقوعه بمنطقة مصنفة «أ» وفق اتفاق أوسلو.

اقتحم 200 مستوطن باحات المسجد الأقصى (أحمد غرابلي/فرانس برس)

تأهب على الحدود اللبنانية
الاحتلال يسقط مسيّرة فوق غزة

وسط تواصل الحديث في الأوساط الإسرائيلية عن اغتيالات محتملة لقادة من حركة «حماس» في غزة، أعلن الاحتلال الإسرائيلي إسقاط طائرة مسيرة جنوب القطاع، فيما كشف إطلاق «القبة الحديدية» لصاروخين باتجاه مسيرة، تبين أنها تابعة للاحتلال، في شمال فلسطين المحتلة، عن وجود حالة تأهب على الجبهة الحدودية مع لبنان. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس الخميس، إن «القبة الحديدية اعترضت وأسقطت طائرة مسيرة فوق قطاع غزة». وأضاف أن «الطائرة المسيرة لم تغادر أجواء قطاع غزة، وأن قوات إسرائيلية راقبتها طوال الحدث». ونقل موقع «عرب 48» عن مصادر صحافية فلسطينية في القطاع قولها إن دوي الانفجارات في رفح، جنوب القطاع، ناجم عن إطلاق «القبة الحديدية» في موقع صوفا صاروخاً باتجاه هدف مجهول في أجواء رفح الشرقية.

وكانت منطقة شمال فلسطين المحتلة شهدت، أمس الخميس، توتراً لفترة محدودة بعد انطلاق صافرات الإنذار تحسباً لانطلاق صواريخ أو اختراق طائرات مسيرة من لبنان. وتبين أنّ انطلاق الصافرات كان بمثابة خطأ فني، وهو ما أدى إلى إطلاق منظومة الدفاع الجوي صاروخين لاعتراض ما اعتُقد في البداية أنها طائرة مسيرة اخترقت الحدود. وفي حين ذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «القبة الحديدية» أطلقت عن طريق خطأ بالتشخيص صاروخين تجاه طائرة مسيرة إسرائيلية دون اعتراضها، أعلن الجيش، في بيان، أنه «لم يكن هناك أي طائرة مسيرة أو أي جسم غريب في أجواء الجليل الأعلى». وبحسب موقع «والاه»، فإنّ ثمن الصاروخين اللذين أطلقتهما «القبة الحديدية» بالخطأ، أمس الخميس، يبلغ 400 ألف شيقل (الدولار الواحد يساوي نحو 3,4 شواقل).

من جهة ثانية، وبخلاف تقديرات بعض مراكز البحث ووسائل إعلام إسرائيلية، أمس الأول، فإنّ جيش الاحتلال يرى أنّ نتائج الانتخابات اللبنانية، التي جرت الأحد الماضي، تعزز فرص تواصل الهدوء على الحدود الشمالية. ونقلت إذاعة جيش الاحتلال، أمس الخميس، عن أوساط في الجيش قولها إنه في أعقاب تراجع قوة «حزب الله» السياسية إثر نتائج الانتخابات، فإنّ الحزب سيكون مشغولاً بالشؤون الداخلية والقضايا السياسية والآليات التي تضمن تعزيز مكانته، وهذا سيدفعه إلى عدم البحث عن مواجهة مع إسرائيل. ولفتت الأوساط إلى أنّ القضية الرئيسة التي ستشغل «حزب الله» في المستقبل تتمثل في انتخاب رئيس جديد للبنان، في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، على اعتبار أنّ الحزب معني تماماً بالتأثير على تحديد هوية الرئيس الجديد.

صالح...

جيش الاحتلال يرجح تواصل الهدوء بعد الانتخابات اللبنانية

للحديث تتمة...

لبنان... ديمقراطية حقن وتنفيس

ناصر السهلي

في فترات تاريخية بعينها، عُدّ لبنان عند إنسان المشرق العربي نموذجاً للحرّيات السياسية والإعلامية، على الرغم من كلّ علاته. شوائب «الديمقراطية الطائفية» وممارسة «أبوية» للزعامات، لم تثن لبنانيين كثر عن المراهنة على مساهمة الأجيال الجديدة في تخليص نظامهم من خطف مذهبي يحول الديمقراطية إما على مزاج «الزعيم» وحاشيته، أو إلى حرب أهلية.

الفوز العابر للطوائف من قبل مرشحي طلب التغيير ووجوه من «ثورة 17 تشرين»، يبدو أنه استحق تهمة التخوين والعمالة. في السياق العربي، خلال العقد الأخير، كنّا أمام ظاهرة رسمية تقول للمواطن العربي: إما أحكمكم أو أقتلكم.

في قياس القول على الحالة اللبنانية، والعراقية إلى حد بعيد، تُحال معادلة الانتماء الوطني إلى سقف أبشع بكثير من السقف الرسمي، بالتخيير بين الطاعون والكوليرا، وعلى يد أحزاب وقوى تتجاوز الشعبوية الغربية، بل وباستعلائية «الأخ الكبير» أو المستقوي، الذي يمقت أصلاً تذكيره بنسمات حرية وديمقراطية بسيطة. قبيل التصويت، أُحيل الناخب اللبناني إلى اختيار بين «عمالة» للأجنبي، أو «محددات سقف الوطنية» المقرة من «الأب القائد في الطائفة»، لفرض الأغلبية المزاجية.

وفي المعنى المباشر لفداحة تخوين الناس، بنتائج لم ترق للبعض، على تواضعها، يعيش لبنان وسط ظاهرة «حزبية» تخفض سقفاً آخر من سقوف النماذج التي تطلع إليها يوماً جيل عربي. فمن المفهوم أن الديكتاتوريات ترتعب من خيارات الناس الحرّة، ومطلبها كنس الفساد، وإقامة دول القانون والعدالة والحريات، لكن في حالة بيروت فثمة جماعات وأحزاب تعتقد بعمق أن الطرف المقابل، مواطناً وقوى، مجرد قُصّر غير راشدين لا يعرفون بوصلة مصالحهم.

المشهد للأسف صار تذاكياً للعبور نحو اختزال مشهدية نظام حكم سورية بلكنة لبنانية تقول: إما أبقى للأبد أو أحيل حياتكم فوضى وجحيماً.

الاعتراف اللفظي بالديمقراطية، على بؤسها في لبنان، لا يعني إطلاقاً إجبار الناس على قبول ترقيع نظامهم المتفسخ أو توعدهم بمزيد من قيعان الكوارث، وبشد العصب الطائفي، خطير النتائج في التخندقات الجارية.

ما يجري ببساطة، وعن قصد، تحويل الديمقراطية في لبنان إلى احتقان ثم تنفيس، تدفع الناس أكثر نحو تغييب قسري عن أبسط معاني الوطن والمواطنة.

استقالة زعبي من الائتلاف تضعف حكومة نفتالي بينت

تمهد استقالة عضو الكنيست عن حزب «ميرتس» غيداء زيناوي زعبي من الائتلاف الحكومي لاحتمال ذهاب إسرائيل إلى انتخابات جديدة، ستكون الخامسة في نحو 3 سنوات

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في خطوة مفاجئة، قدمت عضو الكنيست عن حزب «ميرتس» غيداء ريناوي زعبي، في رسالة لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت، استقالتها من الائتلاف الحكومي في إسرائيل، ما زاد من إضعاف الائتلاف الحالي وفقدان الأغلبية البرلمانية عددياً، إذ أصبح عدد مؤيدي الائتلاف الحكومي 59 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست، وفتح الطريق أمام حزب «الليكود»، الذي يقوده بنيامين نتنياهو، للدعوة لإجراء انتخابات مبكرة. وكانت الحكومة قد فقدت قبل نحو شهر أغلبيتها البرلمانية في أعقاب انسحاب النائب عيديت سيلمان من حزب «يمينا» من الائتلاف، احتجاجاً على «طابع العلاقة بين الدين والدولة، والموقف من الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية في ظل الحكومة». والآن أصبحت الحكومة أكثر ضعفاً وستحتاج لدعم من خارج الائتلاف إذا طلبت المعارضة إجراء اقتراع على سحب الثقة في البرلمان. وكان الائتلاف الحكومي قد تشكل في يونيو/ حزيران 2021، بأغلبية 61 مقعداً، ويضم 8 أحزاب إسرائيلية. وعللت غيداء زعبي، العضو في حزب «ميرتس اليساري» المشارك في الحكومة، في الرسالة الرسمية إلى رئيس الحكومة نفتالي بينت ورئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية يئير لبيد، انسحابها من الائتلاف بأنه لم يعد ممكناً تحمل سياسات الحكومة اليمينية، ولا سيما ممارسات واعتداءات عناصر الشرطة الإسرائيلية على المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى خلال رمضان (من 2 إبريل/ نيسان لـ1 مايو/ أيار الماضي)، ومناظر الاعتداء على موكب تشييع الشهيدة الصحافية شيرين أبو عاقلة.

وجاء في رسالة زعبي أنه «في الأشهر الأخيرة، وبسبب اعتبارات سياسية ضيقة، فضل قادة التحالف الحفاظ على جانبه اليميني وتعزيزه. وآثر قادة الحكومة مراراً وتكراراً اتخاذ مواقف متشددة ويمينية بشأن القضايا الأساسية ذات الأهمية للمجتمع العربي بأسره: الأقصى وقبة الصخرة، الشيخ جراح، الاستيطان والاحتلال، هدم المنازل ومصادرة الأراضي في النقب وطبعاً قانون المواطنة»، وأضافت: «لاقيت الاستخفاف التام من قبل الائتلاف الحكومي تجاه الاحتياجات الحقيقية للبلدات العربية، خاصة في مجالات تطوير السلطات المحلية، وقضايا الإسكان، والتوظيف والتعليم». وشددت زعبي على أنه «كان الشهر الماضي، شهر رمضان، لا يطاق. وكانت المشاهد التي أتت من المسجد الأقصى لرجال شرطة يتعاملون بعنف غير مبرر تجاه الحشود من المصلين، وتشييع جنازة الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، غير محتملة. حتى وصلت إلى نتيجة حتمية واحدة. لم يعد بإمكاني دعم وجود تحالف يُضيق بهذه الطريقة المشينة تجاه المجتمع العربي الذي أتيت منه». وأعلنت زعبي، في رسالتها إلى بينت ولبيد، أنه «في ضوء ما أشرت إليه، أعلن سحب ترشيحي لأي تعيين مستقبلي، وإنهاء عضويتي في الائتلاف» الحكومي.

وفور الكشف عن استقالة زعبي من الائتلاف الحكومي ما يرفع فرص تمرير قانون لحل الكنيست، ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن بينت دعا لعقد جلسة طارئة، فيما أعلن وزير الصحة نيتسان هوروفيتس، وهو أيضاً زعيم حزب «ميرتس» الذي تنتمي إليه زعبي، أنه سيحاول إقناعها بالعدول عن قرارها. وذكر موقع «عرب 48» أن حزب «ميرتس» يحاول الضغط على ريناوي زعبي من أجل أن تتراجع عن قرارها، والعودة إلى صفوف الائتلاف، ثم الاستقالة كي يدخل مرشح آخر عن الحزب إلى الكنيست.

لكن ريناوي زعبي تمتنع عن الرد على الاتصالات الهاتفية. من جهتها، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «13» أن زعبي لا تنوي التصويت لصالح قانون حل الكنيست. ويحرج قرار زعبي على نحو خاص «القائمة الموحدة» للحركة الإسلامية الجنوبية بقيادة منصور عباس، في إبرازها لتأثير الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، وهو ما قد يرفع من حدة الانتقادات داخل «القائمة الموحدة»، التي تطالبها بالانسحاب من الحكومة. كما تعزز رسالة زعبي في الانسحاب من الائتلاف الحكومي احتمالات أن يقدم «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو، الأسبوع المقبل، مقترح قانون لحل الكنيست، وهو ما قد يحرج أيضاً «القائمة المشتركة» بقيادة أيمن عودة، ويدفعها للتصويت مع الاقتراح والذهاب لانتخابات جديدة. وعلق النائب عن حزب «الليكود» ميكي زوهر على انسحاب زعبي بتغريدة على حسابه على «تويتر»، قائلاً: «نائب إضافي ينسحب من هذا الائتلاف السخيف، وهذا الوقت الذي يفرض علينا الحفاظ على وحدتنا وتماسكنا من أجل إسقاط هذه الحكومة».

وكان موقع «والاه» قد ذكر أن زعبي تراجعت أخيراً عن قبولها بمنصب قنصل إسرائيل في شنغهاي بالصين، بعدما تبين لها أن جهاز الخدمة العامة في الدولة يضع عراقيل أمام هذا التعيين. وفي أعقاب هذا التطور المفاجئ، أعلن حزب «الليكود»، في بيان، أنه سيعرض على الكنيست، الأربعاء المقبل، مشروع قانون لحله وإجراء انتخابات مبكرة، فيما تحدثت القناة 12 الإسرائيلية عن طرح مشروع قانون حل الكنيست في جلسة الأربعاء. وإذا أجريت انتخابات مبكرة، فإنها ستكون الخامسة في نحو 3 سنوات. وكانت قد أجريت انتخابات في إبريل/ نيسان 2019، وسبتمبر/ أيلول 2019، ومارس/ آذار 2020، ومارس 2021.

وأشار موقع «عرب 48» إلى أنه على خلفية احتمال سقوط الحكومة الحالية، فإن لخطوة زعبي أهمية على هوية رئيس الحكومة الانتقالية، في حال حل الكنيست والتوجه لانتخابات مبكرة، وأوضح أنه بحسب الاتفاق الائتلافي، فإنه في حال أيد حزب أو أعضاء كنيست من كتلة لبيد»، أي أحزاب «ييش عتيد»، و«كاحول لفان»، و«يسرائيل بيتينو»، و«العمل»، و«ميرتس»، و«القائمة الموحدة»، حل الكنيست، فإنه في هذه الحالة سيبقى بينت في منصبه. ويتسبب هذا الاحتمال بشكوك متبادلة وتوتر بين بينت ولبيد.

زعبي: مشاهد تعامل الشرطة مع المصلين بالأقصى غير محتملة

«الليكود» سيعرض الأربعاء مشروع قانون لحل الكنيست

الجيش الاسرائيلي يرفض التحقيق باستشهاد أبو عاقلة

رام الله ـ **العربي الجديد**

ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الخميس، أن جيش الاحتلال لا ينوي فتح تحقيق جنائي في ملابسات مقتل مراسلة قناة «الجزيرة» في فلسطين شيرين أبو عاقلة، في 11 مايو/ أيار الحالي، برصاص الاحتلال في مخيم جنين، أقصى شمالي الضفة الغربية المحتلة. وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش لن يأمر الشرطة العسكرية بفتح التحقيق في ظروف مقتل أبو عاقلة، الذي أدى إلى حملة انتقادات دولية واسعة، مع مطالبات فلسطينية وعربية ودولية بإجراء تحقيق شامل. وأضافت الصحيفة أن النائبة العسكرية الرئيسية يفعات تومر يروشالمي، امتنعت عن إصدار الأوامر للشرطة العسكرية بفتح تحقيق في قتل أبو عاقلة، مدّعية أنه «لا توجد شبهات بارتكاب جريمة». واستدركت الصحيفة أن هناك سبباً آخر يفسر رفض إجراء تحقيق جنائي في حادثة مقتل أبو عاقلة، يتمثل في أن مثل هذا التحقيق، الذي يتطلّب إجراء تحقيق مع الجنود في حادثة وقعت أثناء نشاط عملياتي، من شأنه أن يثير معارضة وجدلاً حاداً في الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي، واليمين الإسرائيلي. واستندت «هآرتس» على أمثلة في السنوات الأخيرة، إذ كان هناك انتقادات حادة لأي قضية يتم فيها فتح تحقيق ضد جنود في حوادث قتل فيها فلسطينيون.

ولفتت الصحيفة إلى أن التحقيق الميداني الذي أجرته اللجنة التي يرأسها قائد لواء «الكوماندو» ماني ليبرتي، أشار إلى أن جيش الاحتلال أطلق ست مرات النار باتجاه مسلحين فلسطينيين كانوا موجودين بالقرب من أبو عاقلة وصحافيين آخرين. واعتبرت الصحيفة أن الحادثة التي يدّعي الجيش أنها أحد التفسيرات لحادثة مقتل أبو عاقلة، تمثلت في إطلاق قناص للاحتلال النار من جيب عسكري باتجاه مسلّح فلسطيني، كان يقف قرب الجدار حيث كانت أبو عاقلة.

وتوقعت الصحيفة أن يثير قرار عدم فتح تحقيق جنائي، والذي لم يعلن عنه رسمياً، انتقادات من قبل الإدارة الأميركية، التي

صورة لأبو عاقلة في غزة، الأسبوع الماضي (يوسف مسعود/Getty)

طالبت إسرائيل بإجراء تحقيق كامل حول الحادث. مع العلم أن قناة «12» أكدت نهاية الأسبوع الماضي أن جيش الاحتلال يرجح بشكل كبير، أن تكون أبو عاقلة قد قُتلت بنيرانه، مشيرة إلى أن رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي يتبنى هذا الموقف أيضاً. وكان الوزير الإسرائيلي نحمان شاي، الذي عمل في السابق ناطقاً رسمياً باسم جيش الاحتلال قد أقرّ في أعقاب مقتل أبو عاقلة، أن التحقيقات التي يجريها الجيش في مثل هذه الحوادث لا تتسم بالمصداقية والثقة. ودانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، ما أورده الإعلام العبري بشأن قرار جيش الاحتلال الإسرائيلي، عدم قيام الشرطة العسكرية التابعة له بالتحقيق في جريمة إعدام الصحافية شيرين أبو عاقلة. وذكرت الخارجية الفلسطينية في بيان: «أن قرار جيش الاحتلال، الذي أورده الإعلام العبري، يندرج في إطار ما اعتادت عليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في دفن جرائم إعداماتها الميدانية من دون أية تحقيقات أو تسجيلها ضد مجهول، حماية للمجرمين والقتلة وتوفير الغطاء لهم لارتكاب المزيد من الجرائم». وحمّلت الخارجية حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عن جريمة إعدام الشهيدة أبو عاقلة، محذرة من مغبة المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إغلاق الملف. وشددت الخارجية الفلسطينية على أن سلطات الاحتلال ستفشل في التهرب من تحمل المسؤولية والإفلات من العقاب، خصوصاً أن قضية الشهيدة أبو عاقلة أصبحت قضية اهتمام دولي، وإسرائيل ليست اللاعب الوحيد فيها. في موازاة ذلك، نقلت قناة الجزيرة عن وزير العدل الفلسطيني محمد الشلالدة قوله إن هناك أكثر من خيار لمساءلة إسرائيل عن اغتيال شيرين أبو عاقلة، مشيراً إلى أنه لدى السلطة الفلسطينية كامل الحق بإحالة مرتكب جريمة الاغتيال أمام القضاء الدولي ممثلاً في «الجنائية الدولية». وجدد تمسك السلطة برفض تسليم الرصاصة التي قتلت بها أبو عاقلة إلى الاحتلال، قائلاً إنه «لا يجوز أن نسلم الأدلة للقاتل». وأضاف «نحن مع تشكيل لجنة تحقيق محايدة ومستعدون للتعاون». في سياق آخر، أعلنت شرطة الاحتلال أمس، أنها أوقفت عمرو أبو خضير يوم الاثنين الماضي، الذي شارك في حمل نعش أبو عاقلة، رافضة قول محاميه إن العملية مرتبطة بدوره في الجنازة. ووفقاً لوكالة «فرانس برس»، فإنه بينما كان عناصر الشرطة يضربون بالهراوات حاملي النعش، ظهر أبو خضير في الصور وأشرطة الفيديو، وهو يحاول حماية رأسه من الخلف بيد، بينما يحمل النعش الذي كاد يسقط أرضاً، باليد الأخرى. وقال المحامي خلدون نجم عن موكله إنه «تمّ التحقيق معه حول جنازة شيرين أبو عاقلة، لكنهم مدّدوا توقيفه في المحكمة، وقالوا إن لديهم ملفاً سرياً حول انتمائه إلى منظمة إرهابية»، مشيراً إلى أنه «لا نعرف ماهية الملف السري».

شرق غرب

السودان: تظاهرات جديدة تنديداً بالانقلاب

خرج آلاف السودانيين، أمس الخميس، في مواكب بالخرطوم ومدن أخرى، تلبية لدعوة لجان المقاومة، للمطالبة بسقوط الحكم العسكري وعودة المسار الديمقراطي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومحاكمة قتلة الشهداء. في الخرطوم، تجمع المشاركون في محطة باشدار مرددين هتافات بعودة العسكر إلى ثكناتهم، وحاولوا التحرك باتجاه القصر الرئاسي، إلا أن الشرطة تصدت لهم بعنف بالقرب من حديقة القرشي. وشهدت مدن القضارف وعطبرة وود مدني وكادوقلي احتجاجات عدة.

(العربي الجديد)

... واعتقال سكرتير الحزب الشيوعي

أعلن الحزب الشيوعي السوداني، أمس الخميس، أن قوة من أجهزة الأمن داهمت منزل سكرتير العام للحزب محمد مختار الخطيب، واقتادته إلى جهة غير معلومة. كما اقتادت جهة «غير معلومة» عضو اللجنة المركزية للحزب صالح محمود إلى مكان غير معلوم فور عودته من دولة جنوب السودان. وشارك محمود ومختار الخطيب في اجتماعات مع حركات سودانية متمردة في جنوب السودان.

(العربي الجديد)

الرياحي مستعد للعودة إلى تونس

أكدت هيئة الدفاع عن المرشح السابق للرئاسيات التونسية سليم الرياحي، أمس الخميس، بقاءه في الإمارات بسبب بطاقة جلب دولية ضده. وأوضحت الهيئة في مؤتمر صحافي استعداد الرياحي للعودة إلى تونس والمثول أمام القضاء التونسي، مبينة أنه مستعد لتسليم نفسه ومواجهة الملفات القضائية والتهم المنسوبة إليه. وجرى تقديم قضايا عاجلة في حق الرياحي في بريطانيا وفرنسا واليونان والإمارات بعد تنقله بينها، ووُجّهت إليه تهم غسل وتبييض أموال.

(العربي الجديد)

لقاء أول بين بايدن وبن سلمان قريباً

نقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الخميس، عن مصادر عدة، أن الرئيس الأميركي جو بايدن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد يجتمعان للمرة الأولى في أقرب وقت، وربما في «الشهر المقبل». وأضافت أن مسؤولي إدارة بايدن يجرون محادثات مع السعوديين بشأن ترتيب لقاء شخصي محتمل، حينما يكون بايدن في الخارج الشهر المقبل. وتوترت العلاقات بين واشنطن والرياض بسبب ملفّي اليمن والصحافي جمال خاشقجي.

(رويترز)

الجزائر: «التجمّع» ينتقد أداء وزراء

انتقد حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ثاني أكبر أحزاب الحزام الحكومي الجزائري والداعم للرئيس عبد المجيد تبون (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، أداء عدد من الوزراء في الحكومة، تحديداً في بعض القطاعات الاقتصادية، مطالباً باستبعادهم من الحكومة. وجاء كلامه في خضمّ الحديث عن تعديل وزاري وشيك في البلاد. ودعا في المقابل إلى إجراء حوار وطني شامل، يفضي إلى تقديم حلول جدية للمشكلات المستعصية في البلاد، في إطار مبادرة «جمع الشمل» التي تبناها تبون.

(العربي الجديد)

قضية

يتوقع الأردن أن تتحول حدوده مع جنوبي سورية إلى منطقة توتر إذا ما أقدمت القوات الروسية على الانسحاب من المنطقة على وقع العملية الروسية في أوكرانيا، وذلك وسط خشية من أن تملأ الميليشيات الإيرانية هذا الفراغ. وتتحسب عمّان لغياب المُحاور من الطرف الآخر وانفجار التوتر إذا ما انسحب الروس، علماً أنها تواجه عمليات تسلل وتهريب مخدرات بشكل غير مسبوق من الحدود السورية، وهو ما يرى مراقبون أن على واشنطن استباقه ودعم القوات الأردنية، محذرين من التداعيات على استقرار المنطقة

الأردن وجنوب سورية
الفراغ الذي يملأه الإيرانيون يُقلق عمّان

غازي عنّاب . **امين العاصي**
عمّان . **انور الزيادات**

تحذير العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، من تبعات أي انسحاب روسي من جنوب سورية، لأن أي فراغ يخلقه هذا الانسحاب «سيملأه الآن الإيرانيون ووكلاؤهم»، يؤكد المعطيات الميدانية التي تفيد بأن الميليشيات التابعة لحكام طهران تعمل على ترسيخ دائرة نفوذهم في محافظة درعا، المتاخمة للحدود السورية - الأردنية، والسورية مع الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل. وجاءت تصريحات العاهل الأردني في مقابلة نُشرت يوم أول من أمس، الأربعاء، ضمن البرنامج العسكري المتخصص «باتل غروانـدز» الذي ينتجه معهد هوفر في جامعة ستانفورد، وأجراها معه أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، الجنرال المتقاعد هربرت ماكماستر. ويبدو أن المعطيات والوقائع الميدانية في جنوبي سورية تؤكد ما ذهب إليه العاهل الأردني، لجهة اتساع دائرة نفوذ إيران في الجنوب السوري. وذكر تجمع «أحرار حوران»، وهو «مؤسسة إعلامية مستقلة، تنقل أحداث الجنوب السوري»، في تقرير له صدر منذ أيام، أن الجانب الإيراني يستكمل الانشغال الروسي في أوكرانيا لتعزيز وتوسيع نفوذه في محافظة درعا.

وتحدث التجمع عن استمرار الإيرانيين في «عمليات تصنيع وتجارة وتهريب المخدرات، داخلياً، وإلى دول الجوار»، مؤكداً أن إيران «تعمل من خلال وكلائها على شراء العقارات، مستغلة الوضع الاقتصادي المنهار للمواطنين ورغبة معظمهم في السفر». وبيّن التقرير أنه لـ«الميليشيات الإيرانية شبكة واسعة من السماسرة والوكلاء القادرين على شراء هذه العقارات». وأشار التجمع إلى أن الميليشيات الإيرانية «تستهدف قيادات وعناصر اللواء الثامن من خلال اغتيالات مرتبطة بها لدفع الجانب الروسي إلى حلّ هذا اللواء، وهو ما يسمح لهذه الميليشيات بالسيطرة على ريف درعا الشرقي المتاخم لريف السويداء الغربي». وقال التجمع إن إيران تستغل الفوضى الأمنية في الجنوب السوري لـ«ابتلاع المنطقة»، وبسط السيطرة عليها بشكل كامل.

وبحسب أيمن أبو محمود، المتحدث باسم تجمع «أحرار حوران»، فإن الميليشيات الإيرانية «تنتشر في العديد من المناطق في محافظة درعا، وخصوصاً في تلال ريفها الشمالي، وفي تل الشعار وتل الكروم في محافظة القنيطرة المتاخمة لدرعا». وبيّن أبو محمود في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الإيرانيين موجودون أيضاً «في مثلث الموت والقنيطرة»، لافتاً إلى أنه «داخل مدينة درعا، لديهم (الإيرانيين) مقرّان».

وفي السياق، أوضح الناشط محمود العمار، من مدينة درعا، أن الإيرانيين «يتخذون من مقرات الفرق والألوية العسكرية التابعة للنظام في محافظتي درعا والقنيطرة مراكز لهم»، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد (شقيق رئيس النظام بشار الأسد)، ولها وجود في جنوب سورية، هي عملياً فرقة تابعة للحرس الثوري الإيراني».

وكانت كل من روسيا والولايات المتحدة والأردن قد توصلت في أواخر عام 2017، إلى تفاهمات تنص على إبعاد الميليشيات الإيرانية عن الحدود الجنوبية لسورية مسافة 70 كيلومتراً، إلا أن هذه التفاهمات لم تنفذ، بل إن الوجود الإيراني ووجود «حزب الله» اللبناني ازداد منذ ذلك الحين، وهو ما حذّر منه العاهل الأردني.

وأعرب المحلل العسكري الأردني، العميد موسى القلاب، لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن الوجود الروسي في سورية «يحفظ الأمن الإقليمي لدول مجاورة، ومنها الأردن»، مضيفاً أنه «إذا انسحبت روسيا من سورية، فإن الفراغ سيزعزع أمن جنوبي سورية، حيث تتمركز مليشيات إيرانية على الحدود الأردنية، وتقوم بعمليات استفزاز مباشرة وغير مباشرة عن طريق عصابات التهريب بكل أنواعه والتي ستسبب تصعيداً خطيراً في المنطقة». وحول إمكانية تدخّل عسكري مباشر من الجيش الأردني في جنوبي سورية، استبعد القلاب ذلك، قائلاً أن «الرد سيقتصر الرد على عمليات الردع بالمدفعية بعيدة المدى، وربما استخدام القوات الجوية».

وأبقت عمّان على اتصالات «محدودة» مع النظام طيلة سنوات الثورة السورية، إلا أنها عادت للانفتاح عليه خلال العام الماضي، حيث أعادت فتح معبر نصيب/ جابر الحدودي مع سورية في أيلول 2021. ومنذ ذلك الحين، أحبطت السلطات الأردنية العديد من عمليات تهريب المخدرات من سورية إلى الأردن، قتل في إحداها ضابط أردني في اشتباك مع مهربين. وكانت مديرية التوجيه المعنوي التابعة للقوات المسلحة الأردنية قد كشفت عن إحباط 361 عملية تهريب وتسلل عبر الحدود البرية الأردنية خلال العام الماضي، أحبط فيها الجيش الأردني تهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة والممنوعة.

ويستضيف الأردن منذ عام 2011 نحو مليون لاجئ سوري، منهم حوالي 650 ألف لاجئ مسجلين في الأمم المتحدة. ويستبعد المحلل السياسي رضوان زيادة أي تدخل عسكري أردني في جنوب سورية في حال تفاقم السيطرة الإيرانية على هذه المنطقة، مذكراً في حديث مع «العربي الجديد»، بأن الأردن «لم يقم بذلك في عام 2012 على الرغم من وجود دعم أميركي ودولي (حينها)». وأضاف زيادة: «ليست هناك عقيدة عسكرية أو سياسية في الأردن تخول للبلاد التدخل العسكري في سورية. هذا الأمر خارج التفكير اليوم». بدوره، قال رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الدكتور خالد شنيكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن صانع القرار في الأردن يتوقع انسحاب روسيا من الجنوب السوري، خصوصاً أن الروس يخسرون حالياً في الحرب على أوكرانيا. ورأى أنه «من المؤكد أن إيران ووكلاءها في سورية هم الذين سيملأون هذا الفراغ». وأشار إلى أن الأردن ينظر إلى أن روسيا تشكل عامل استقرار وتوازن في سورية، وهي طرف يمكن التواصل والتفاهم معه، وفي حال انسحابها، فهذا يعني غياب التفاهم مع الطرف الآخر».

وأشار شنيكات إلى أنه خلال الفترة الماضية، شهدت المناطق الحدودية صدامات بين الجيش الأردني وعصابات إجرامية تقوم بتهريب المخدرات، مضيفاً أنه في حال انسحاب روسيا، فإن عمّان ترى أن التوتر سيزداد على الحدود.

وفي هذا السياق، قال شنيكات إن قراءة الأوضاع من قبل الأردن هي أن «مرحلة من عدم الاستقرار» ستدخل في حال الانسحاب الروسي، لافتاً إلى استخدام الملك الأردني كلمة توتر، ما يعني أن الحدود قد تشهد مستقبلاً مناوشات وقصفاً متبادلاً بين الجيش الأردني وهذه المليشيات. بدوره، قال الخبير الأمني والعسكري جلال العبادي، لـ«العربي الجديد»، إن من شروط إعادة الهدوء إلى منطقة الجنوب السوري هو أن تكون المنطقة تحت سيطرة القوات الروسية، وليس تحت سيطرة فصائل أو مليشيات أو حتى القوات السورية. وأضاف أنه مع بدء تخفيف عدد القوات الروسية، من المتوقع أن تكون السيطرة الكبرى للمليشيات الإيرانية والعراقية، ما سيشكل مشكلة أمنية كبيرة للأردن، سواء بعمليات التسلل أو تهريب المخدرات. ورأى العبادي أنه ينبغي على الجيش الأردني تكثيف الدوريات والمراقبة، ودعم قوات حرس الحدود، محذراً من أن الأردن لن يكون وحده من سيتأثر نتيجة سيطرة المليشيات الإيرانية على الحدود، فهذا الأمر سينعكس على استقرار المنطقة، ومن الممكن أن يصل إلى الجولان المحتل، وهو ما يجب أن يكون في سلّم أولويات الولايات المتحدة. وتحدث عن وجوب إمداد الأردن ومساعدته لتشديد الرقابة على الحدود من قبل المجتمع الدولي، وتجهيز الجيش بشكل إضافي بآليات رقابة متطورة وحديثة وطائرات مسيّرة للسيطرة على الحدود ومواجهة خطر المليشيات المتوقع.

كلّف الأردن دورياته لمراقبة الحدود (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

انسحابات وإعادة تموضع

بدأت القوات الروسية مطلع الشهر الحالي، عمليات انسحاب وإعادة تموضع، خصوصاً في حمص، وسط البلاد، وفي محافظة دير الزور، شرقي سورية. كما انسحبت من مواقع في ريف إدلب، ومن أخرى في جنوب دمشق، ويتوقع أن تنقل هذه القوات للزج بها في غزو أوكرانيا. وتنتشر الشرطة العسكرية الروسية في مواقع عدة بمحافظة درعا، جنوبي سورية، وتدعم اللواء الثامن الذي يضم شباناً من ريف درعا الشرقي، أجروا تسويات مع النظام.

العميد موسى قلاب: لن يكون هناك تدخل عسكري أردني مباشر

أحبط الأردن عمليات عدة لتهريب المخدرات من سورية

شرق غرب

تفجير يستهدف حافلة لـ«طالبان» شمالي أفغانستان

استهدف تفجير، أمس الخميس، حافلة تابعة لفيلق «الفتح» التابع لحركة «طالبان»، في مدينة مزار شريف، شمالي أفغانستان، ما أوقع عدداً من الإصابات. وقال الناطق باسم أمن مدينة مزار شريف محمد آصف وزيري إن التفجير وقع في الضاحية الخامسة، وسط المدينة. بدوره، قال مصدر أمني آخر لـ«العربي الجديد»، إن التفجير أسفر عن إصابة خمسة أشخاص، فيما تحدثت مصادر محلية عن سقوط قتلى أيضاً. ولم تتبنَّ أي جهة المسؤولية عن التفجير على الفور.

(العربي الجديد)

اسف اممي لانسحاب مالي من قوة مكافحة الإرهاب

قالت كبيرة المسؤولين السياسيين لشؤون أفريقيا في الأمم المتحدة مارثا بويي، أول من أمس الأربعاء، إن قرار مالي بالانسحاب من قوة مكافحة الإرهاب الإقليمية في الساحل «مؤسف»، خاصة في وقت «يتزايد فيه النشاط الإرهابي وانعدام الأمن». وأضافت بويي في كلمة أمام مجلس الأمن، أن قرار المجلس العسكري الحاكم في مالي هذا الأسبوع «هو بالتأكيد خطوة إلى الوراء لمنطقة الساحل».

(أسوشييتد برس)

ملك إسبانيا السابق يعود للبلاد بعد عامين في المنفى

وصل ملك إسبانيا السابق خوان كارلوس (الصورة)، إلى بلده، أمس الخميس، في أول زيارة له منذ غادر إلى أبوظبي عام 2020 وسط فضائح مالية هزّت القصر الملكي. وقال القصر الملكي الإسباني في بيان، مساء الأربعاء، إن الملك السابق «سيتوجه إلى سانخينخو في منطقة جالِيثيا الشمالية لحضور سباق للقوارب الشراعية ويختتم زيارته يوم الاثنين المقبل، بزيارة نجله الملك فيليبي في مدريد». وأضاف البيان أن الزيارة تأتي ضمن رغبة الملك السابق في «القدوم بشكل متكرر إلى إسبانيا لزيارة الأهل والأصدقاء».

(رويترز)

مقتل جندي تركي شمالي سورية

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، عن مقتل أحد جنودها متأثراً بجراحه جراء هجوم بقذائف الهاون شمالي سورية. وأفادت الوزارة في بيان، بأن «العريف حيدر شنول أصيب في 13 مايو/ أيار الحالي جراء هجوم شنه إرهابيون في منطقة عملية غصن الزيتون»، قبل أن تعلن عن وفاته أمس متأثراً بإصابته.

(الأناضول)

الهند: اتهام قيادي انفصالي كمشيري بالإرهاب

دانت محكمة هندية، أمس الخميس، زعيماً انفصالياً كشميرياً بارزاً في قضية تتعلق بالإرهاب تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام أو السجن مدى الحياة. ووجهت المحكمة اتهامات لمحمد ياسين مالك، القيادي في «جبهة تحرير جامو وكشمير»، بـ«ارتكاب أعمال إرهابية وجمع أموال بصورة غير مشروعة والانتماء لمنظمة إرهابية والتآمر الإجرامي ومقاومة السلطات». وأثناء المحاكمة، احتج مالك على التهم الموجهة إليه وقال إنها «ذات دوافع سياسية».

(أسوشييتد برس)

خاص

وساطة إيرانية جديدة مرتقبة في العراق

تستعد إيران لإطلاق وساطة جديدة في العراق لحل الأزمة السياسية المتواصلة منذ أشهر، وذلك عبر جمع طرفي الأزمة: التيار الصدري والإطار التنسيقي

بغداد . **عادل النواب**

كشفت ثلاثة مصادر سياسية عراقية مطلعة في بغداد والنجف، لـ«العربي الجديد»، عن وساطة إيرانية جديدة من المرتقب انطلاقها خلال أيام قليلة، تقودها شخصيات عدة وصفتها المصادر بـ«المؤثرة»، يتصدرها السفير الإيراني الجديد ببغداد محمد آل صادق. وتهدف هذه الوساطة إلى تخفيف حدة التوتر بين طرفي الأزمة السياسية المتواصلة منذ ما يزيد عن ستة أشهر في البلاد: التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وتحالف «الإطار التنسيقي»، الذي يضم عدداً من القوى السياسية الحليفة لطهران، أبرزها «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، الذي يقدم نفسه كجناح سياسي لفصائل «الحشد الشعبي» المسلحة.

الحراك الإيراني المرتقب، الذي يأتي بعد أيام قليلة من بدء السفير الإيراني الجديد في العراق محمد آل صادق مهامه ببغداد، سيتزكز على إجراء لقاءات منفردة مع قادة القوى السياسية العربية الشيعية في بغداد، قبل التوجه للقاء الصدر في النجف. وحتى الآن لم تتضح ملامح الوساطة أو محاورها، لكن نائباً بارزاً في البرلمان العراقي عن تحالف «الإطار التنسيقي»، قال لـ«العربي الجديد»، إنها تهدف إلى «تخفيف التوتر وإعادة إطلاق المفاوضات بعدما توقفت كلياً منذ أسابيع»، معتبراً أن النجاح في إعادة المفاوضات السياسية «أمر مهم للغاية».

وأكد سياسي آخر من التحالف ذاته هذه المعلومات، وقال في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «الجميع يشعرون بقلق من التشنج السياسي الحالي في العراق»، مشيراً إلى أن «شخصيات إيرانية وازنة أصبحت ترى أن حل الأزمة ومنع تمددها إلى القواعد الشعبية للكتل السياسية الشيعية، واجب». لكن المصدر نفسه رجح ألا تكون الوساطة الإيرانية الجديدة علنية أو على غرار وساطات قام بها قائد فيلق القدس بالحرس الثوري إسماعيل قاآني وشخصيات إيرانية أخرى في الأشهر الأولى من الأزمة، إذ إن الهدف، وفقاً للمتحدث ذاته، هو «إعادة الجميع لطاولة المفاوضات».

واعتبر المصدر أن «القوى السياسية العربية السنية والكردية تتحمل جزءاً من مسؤولية الأزمة، بسبب تحالفها مع الصدريين وكسر قواعد سارت عليها العملية السياسية منذ عام 2005 في ما يتعلق بتشكيل الحكومات». وختم بالقول إن «الحراك الإيراني يسعى إلى إيجاد مساحة مشتركة جديدة بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، والعقدة الرئيسة الحالية أن الأخير يرفض الجلوس لتشكيل كتلة شيعية كبرى تقوم بدورها بتشكيل الحكومة، ويعتبر ذلك مصادرة لحقه الذي أفرزته الانتخابات، على الرغم من موافقة الإطار التنسيقي على أن يرشح التيار الصدري رئيس الحكومة، لكن من خلال الكتلة الكبرى التي تمثل المكون الاجتماعي الأكبر بالعراق».

ويقود حراك إعادة أطراف الأزمة إلى طاولة الحوار مجدداً السفير الإيراني الجديد في بغداد محمد آل صادق، الذي أجرى سلسلة من اللقاءات والاتصالات في الأيام الماضية مع قيادات سياسية عراقية، وفقاً لما علمته «العربي الجديد». وفي السياق، قال عضو في «التيار الصدري» في حديث مع «العربي الجديد»، إن «علاقة السفير آل صادق مع مختلف الأطراف العراقية ممتازة، بحكم إجادته للغة العربية وتجربته السابقة في العمل ضمن الطاقم الدبلوماسي الإيراني ببغداد، كما أن علاقته مع التيار الصدري أفضل من علاقة الأخير مع السفير السابق إيرج مسجدي التي كانت باردة».

واستبعد المصدر نفسه موافقة مقتدى الصدر على عقد أي لقاءات قبل اكتمال مهلة الـ30 يوماً التي طرحها على الأطراف الأخرى قبل أيام لتشكيل الحكومة، مضيفاً «لذلك الجهود ستتركز في بغداد نحو القوى السياسية الأخرى». واعتبر أن الوساطة الإيرانية الجديدة «يجب أن تكون مشفوعة بقبول الطرف الآخر واعترافه بنتائج الانتخابات واحترام الاستحقاقات التي تمنح التيار الصدري حق تشكيل الحكومة بالطريقة التي يريدها». وبشأن هذه المعلومات، قال العضو البارز في تحالف «الإطار التنسيقي» عائد الهلالي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الإيرانيين يسعون لتقريب وجهات النظر والمواقف داخل البيت السياسي الشيعي حالياً». لكن الهلالي تحدث عن «صعوبات تواجه الإيرانيين في توحيد البيت الشيعي، خصوصاً أن هذا البيت انقسم حالياً إلى ثلاثة أقسام: الأول التيار الصدري والثاني الإطار التنسيقي والقسم الثالث هم النواب المستقلون (عن الدوائر الانتخابية جنوبي العراق وبغداد)، ولهذا هناك صعوبة في لم شمل هذا البيت»، مشيراً إلى أن «المبادرة الإيرانية لا يتوقع منها أن تأتي بنتائج خلال هذه الفترة».

متاعرون لمقتدى الصدر في بغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

يقود الحراك السفير الإيراني الجديد محمد آل صادق

وختم بالقول إن «الوضع السياسي في العراق وصل لمراحل خطيرة من الانسداد، بسبب تزفت التيار الصدري وتمسكه بمواقفه، لكن في النهاية لا بد من حلول حقيقية، والكل يدرك جيداً أن الحل يكون من خلال اتفاق التيار والإطار».

بدوره، قال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني مهدي عبد الكريم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الإيرانيين قدموا الكثير من التأثير في المشهد السياسي العراقي بعد رحيل (زعيم فيلق القدس السابق قاسم) سليماني». وأضاف عبد الكريم أن «الوساطات الإيرانية خلال الأشهر الماضية لحل أزمة تشكيل الحكومة العراقية، أخفقت بشكل غير مسبوق في تقريب وجهات النظر، ولهذا نتوقع فشل أي مبادرة إيرانية جديدة بسبب تمسك السيد مقتدى الصدر ومن معه من حلفاء، بمشروع حكومة الأغلبية». وتابع عبد الكريم: «هناك خطان في العراق حالياً؛ الأول المتمثل بالتحالف الثلاثي (التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة)، والذي لديه مشروع وطني ويرفض أي تدخل خارجي، والخط الثاني المتمثل بالإطار التنسيقي ومن معه، وهو قريب من طهران ويسعى لحكومة توافقية لا تحمل أي تغيير أو إصلاح حقيقي».

تقرير

مهمات صعبة للسفراء المصريين الجدد

تنتظر السفراء المصريين الجدد مهمات صعبة، خصوصاً في إيطاليا والإمارات، لأسباب متعلقة بالطالب جوليو ريجيني وملف سد النهضة

القاهرة . **العربي الجديد**

جاءت حركة تعيين السفراء الجدد، التي اعتمدها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أول من أمس الأربعاء، في وقت لافت تعيش فيه البلاد أزمات متعددة، في الداخل وعلى مستوى علاقاتها الخارجية، وفي ظل ما يشهده العالم والمنطقة من أزمات كبرى. وأصدر السيسي قراراً جمهورياً، حمل رقم 196 لسنة 2022 بشأن تعيين عدد من السفراء بديوان عام وزارة الخارجية، فضلاً عن تعيين سفراء جدد في عدد من الدول، وتعيين عدد من السفراء قناصل عامّين لمصر في عدة بلدان. كما أصدر السيسي قراراً حمل الرقم 197 لسنة 2022، بتمديد خدمة السفير من الفئة الممتازة أحمد فاروق محمد توفيق في السعودية عاماً إضافياً، وهي المرة الثانية التي يمدد فيها السيسي خدمة توفيق، كما قرر تمديد خدمة السفير خالد عزمي لدى تل أبيب عاماً إضافياً أيضاً. وشملت الحركة التي اعتمدتها الرئيس المصري أسماءً كثيرة، إلا أن اللافت وسطها هو تعيين بسام راضي المتحدث الرسمي باسم السيسي، سفيراً فوق العادة لدى إيطاليا، التي تشهد العلاقات معها توتراً منذ عام 2016 بسبب أزمة مقتل الباحث جوليو ريجيني. كما تمّ تعيين سفراء جدد لدى كل من الصين، التي تسعى مصر إلى الحصول على دعمها في أزمة سد النهضة، والإمارات، التي شهدت العلاقات معها أيضاً بعض التوتر بسبب ملفات عدة، مثل سد النهضة وليبيا والعلاقات مع تركيا.

وحول الحركة الدبلوماسية الأخيرة، ذكرت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أن «وزارة الخارجية المصرية تعاني منذ فترة طويلة من تدخل جهاز المخابرات العامة في عملها، لا سيما هيئة الأمن القومي، حتى أن الجهاز أصبح هو الذي يختار السفراء المعينين في الدول المختلفة». وأوضحت المصادر أنه «في السابق، وتحديداً قبل عام 2014، كان هناك تعاون بين هيئة الأمن القومي ووزارة الخارجية في ملفات دولية مختلفة، لكن كل جهة كانت تمارس دورها الطبيعي. غير أنه في الفترة الأخيرة، تغوّلت المخابرات العامة على الدور الذي من المفترض أن تقوم به وزارة الخارجية، وأصبحت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، حتى على المستوى الدبلوماسي».

وقالت المصادر إن «تدخل المخابرات العامة في العلاقات الدبلوماسية أفسد الكثير من القضايا، مثل قضية سد النهضة، إذ عبّر المسؤولون الإثيوبيون أكثر من مرة عن رفضهم تدخل المخابرات العامة المصرية، تحديداً رئيس المخابرات اللواء عباس كامل، في المفاوضات التي تجري بين البلدين»، وأضافت أنه «في ما يتعلق بتعيين السفراء، تحرص المخابرات العامة على إعداد تقارير (أمنية) عن المرشحين لشغل المناصب الدبلوماسية حول العالم، وتكون هذه التقارير هي المسوغ الرئيس، وأحياناً الوحيد، للتعيين في المنصب، بصرف النظر عن الكفاءة المهنية، وهذا ما يؤدي إلى فشل الدبلوماسية المصرية بشكل عام».

وأثار تعيين بسام راضي في منصب سفير فوق العادة في روما، الجدل في إيطاليا، لا سيما أن قضية مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في مصر عام 2016، لا تزال تراوح مكانها. ووصفت صحيفة «إيل فاتو كوتيديانو» الإيطالية، تعيين المتحدث باسم السيسي سفيراً في روما بـ«الأمر المستفز». واعتبرت الصحيفة أنه «بينما يبدو أن قضية جوليو ريجيني القانونية قد انحرفت، مارس الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ما يبدو أنه استفزاز حقيقي، مع تعيين المتحدث باسمه بسام راضي سفيراً في روما». وقالت الصحيفة الإيطالية إن راضي «أطلق ما لا يقل عن ستة تصريحات أثارت الضجة في قضية جوليو ريجيني، ولكنها جميعاً تحمل الرسائل نفسها: الرئيس يريد العدالة، وأصدر تعليمات لإزالة جميع العقبات التي تعترض التحقيقات، وبالتالي يبدي دعمه الكامل للتعاون بين المؤسسات المصرية والإيطالية المختصة». وتطرقت الصحيفة إلى تصريحات راضي لوكالة «أنسا» الإيطالية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، التي قال فيها إنه «بناءً على توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، هناك تعاون كامل من قبل السلطات المصرية مع نظيرتها الإيطالية بشأن قضية الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، بهدف أساسي هو الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة بالقام الأول».

تغوّلت المخابرات العامة على دور وزارة الخارجية

وفي الوقت التي تشهد فيه أزمة سد النهضة تشاورات دولية وإقليمية ودخول أطراف دولية، بينها الإمارات، على خط الأزمة، قرر السيسي تعيين السفير شريف محمود سيد عيسى سفيراً فوق العادة لدى حكومة الإمارات. وكان عيسى يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، وكان عادة ما يتحدث في قضية السد مؤكداً أن «مصر ليست ضد التنمية أو توليد الكهرباء في دول حوض النيل، وأن مصر تهتم بتنمية علاقاتها بكل الدول الأفريقية، وليس فقط دول حوض النيل». وقالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، إن العلاقات مع الإمارات شهدت توترات في الفترة الأخيرة، نظراً لأن القاهرة كانت تستشعر تحركات من قبل أبوظبي، في عدة ملفات يمكن تفسيرها بأنها «مضادة لمصر»، ومن بينها علاقتها بأديس أبابا.

ونهاية نوفمبر الماضي، كشفت العديد من التقارير عن إنشاء الإمارات جسراً جوياً لتقديم الدعم العسكري لحكومة وجيش إثيوبيا ضد «جبهة تحرير شعب تيغراي». وترددت أنباء عن استعانة أبوظبي بشركات أوروبية لتسيير هذه الرحلات، من بينها شركة إسبانية تدعى «طيران أوروبا» ساعدت في تنظيم 54 رحلة شحن عسكري بين الإمارات وإثيوبيا في أقل من شهر، وشركة «فلاي سكاي إيرلاينز» الأوكرانية التي قامت بـ39 رحلة شحن عسكري خلال شهرين. وأثار هذا الدعم الدبلوماسي والعسكري التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين أبوظبي وأديس أبابا والأهداف الأساسية من ورائه، خصوصاً أنه يتعارض مع مصالح دول حليفة لها مثل مصر والولايات المتحدة.

عائلة ريجيني في روما، اكتوبر الماضي (ريكاردو دي لوكا/فرانس برس)

الحدث

تواصل الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة، الدفع بمسعى ضم فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي جددت تركيا أمس رفضها له. يأتي ذلك على وقع تواصل المعارك في أوكرانيا

لا عضوية أوروبية سريعة لأوكرانيا

تعهد أميركي بالدفاع عن فنلندا والسويد بانتظار الانضمام للناتو

بينما كانت الدول الغربية تواصل العمل على رصّ الصفوف بوجه روسيا، ومن ضمن ذلك التحضّر لضم كل من فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، مع لقاء الرئيس الأميركي جو بايدن أمس الأربعاء، بزعيمي الدولتين؛ رئيسة وزراء السويدية ماغدالينا أندرسون، والرئيس الفنلندي ساولي نينيستو، في البيت الأبيض ومباركته لهذه الخطوة، كانت تركيا تواصل إضفاء مزيد من السلبية حول هذا المسعى، مع تصميمها على عرقلة هذه الخطوة التي دفعت بها الحرب الروسية على أوكرانيا. وكانت هذه الحرب متواصلة على الأرض أمس، حيث كان مزيد من المقاتلين الأوكرانيين في مصنع أزوفستال للصلب في مدينة ماريوبول الاستراتيجية في جنوب البلاد، يستسلمون للقوات الروسية، التي كانت تواصل كذلك حملتها العسكرية في الشرق وتحديداً في إقليم دونباس.

واجتمع الرئيس الأميركي جو بايدن أمس في البيت الأبيض، مع رئيسة وزراء السويد والرئيس الفنلندي، بعد أن تخلى البلدان عن حيادهما طويل الأمد وتحركا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي رداً على الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي مؤتمر صحافي عقب الاجتماع، أعلن بايدن دعم بلاده «بشكل كامل لطلب انضمام فنلندا والسويد إلى حلف الأطلسي»، قائلاً «سنتحرك بسرعة عبر الكونغرس للبت فيه». وأضاف «الناتو ما زال قادراً على أداء مهامه وهناك حاجة للحلف أكثر من أي وقت مضى، وقرار السويد وفنلندا هو شهادة على هذا الوضع». وأكد أن «السويد وفنلندا شريكتان معنا من قبل في تعزيز قضايا الأمن والسلام، وقد خدمت قواتهما من قبل جنباً إلى جنب مع قوات أميركا والحلف الأطلسي في مناطق عدة». وتابع «هما تلبيان كل متطلبات الناتو ولديهما قوة عسكرية، وانضمامهما سيعزز تعاوننا الأمني ويجعل من الحلف أكثر قوة». وتعهد بايدن «بالدفاع عن السويد وفنلندا خلال فترة نظر الناتو بطلب عضويتهما في الحلف» الذي قال إنه «لا يعتبر تهديداً لأحد».

بدوره قال الرئيس الفنلندي «اتخذنا الخطوة التاريخية للانضمام لحلف الأطلسي بعد دراسة شاملة ومعمقة ودقيقة ونأمل من القادة المسارعة في الموافقة على طلبنا». وتطرق نينيستو إلى رفض تركيا لانضمام بلاده مع السويد للحلف بسبب ما تقول إنه دعم الدولتين «لمنظمات إرهابية» في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني. وقال في محاولة لطمأنة انقرة «نأخذ مخاوف الجانب التركي على محمل الجد، وسنداقع عن المصالح الأمنية لتركيا، ونحن نتعامل مع الإرهاب بجدية وندينه بكل أشكاله ونواجهه». بدورها، قالت أندرسون «انضمامنا إلى الناتو سيعزز أمن وقوة الحلف بسبب قدراتنا، وكذلك أمن الشعب السويدي يمكن الحفاظ عليه بشكل أفضل بعد انضمامنا»، مضيفةً «لدينا نقاشات مع تركيا والجميع لحل القضايا العالقة». وتابعت «أصدينا سوياً للعدوان الروسي وقدمنا دعماً لم يسبق له مثيل لأوكرانيا». وقبيل هذا الاجتماع، كانت مواقف تركيا تثير مزيداً من التساؤلات بخصوص ضم فنلندا والسويد للحلف، مع تأكيد الرئيس رجب طيب أردوغان أن بلاده ستعرقل ذلك. وتعد موافقة تركيا على طلب فنلندا والسويد الانضمام للتحالف العسكري الغربي حاسمة لأن الحلف يتخذ قراراته بالإجماع، ويمكن لكل دولة من الدول الأعضاء الثلاثين الاعتراض على من يمكنه الانضمام. وقال أردوغان أمس الخميس أمام تجمع للشباب بمناسبة اليوم العالمي للشباب «نحن مصممون على الإبقاء على موقفنا لقد أبلغنا أصدقاءنا بأننا سنقول لا لفنلندا والسويد الراغبتين في الانضمام إلى حلف الناتو وسنستمر على هذا النهج». وأضاف أن «السويد وفنلندا هما الدولتان اللتان تؤويان الإرهابيين؛ حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية». وأوضح «إننا قلقون للغاية بشأن هذين البلدين خاصة السويد التي تعد بؤرة للإرهاب ووكراً للإرهابيين».

وتواصل تركيا منذ أسبوع عرقلة توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم البلدين الشماليين وأعربت عن الأمل أول من أمس الأربعاء في أن «تصغي دول أعضاء أخرى لمخاوفها». وفي هذا السياق، أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، من كوبنهاغن أمس، أن التحالف العسكري يعمل على تبديد «المخاوف» التي أعربت عنها تركيا من أجل التوصل إلى «اتفاق بشأن طريقة المضي قدماً». في حين قال جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، للصحافيين الأربعاء إن المسؤولين الأميركيين «واثقون بإمكانية معالجة مخاوف تركيا». بدوره، قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو عقب اجتماع مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن في نيويورك أول من أمس الأربعاء، إن «بلينكن أكد أن الولايات المتحدة ستنقل الرسائل الضرورية لتبديد مخاوف تركيا». وكانت المواقف الغربية الداعمة لانضمام الدولتين للحلف الأطلسي متواصلة أمس، إذ قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ «واثقون بأننا سنتوصل لقرار سريع للترحيب بكل من فنلندا والسويد في الناتو»، بينما اعتبرت الخارجية الفرنسية أن «لدى فنلندا والسويد قوات مسلحة حديثة قادرة على تعزيز أمننا المشترك». في حين قال رئيس الوزراء البولندي ماتيوس مورافيسكي، إن انضمام الدولتين «تعزيز مهم للسلام في أوروبا وهزيمة خطيرة للكرملين».

وتأتي هذه الاندفاعة لضم فنلندا والسويد لحلف شمال الأطلسي، بينما لا تزال العراقيل توضع في طريق أوكرانيا الساعية للهدف نفسه وكذلك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي السياق، أكد المستشار الألماني أولاف شولتز أمس، عدم إمكانية تسريع الاستجابة لمساعي أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من الغزو الروسي، مشيراً إلى أن على التكتل إيجاد طريقة «سريعة وبراغماتية» لمساعدة كييف، وقال «لا توجد طرق مختصرة إلى الاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أن منح أوكرانيا استثناء لن يكون منصفاً بالنسبة لدول غرب البلقان الساعية أيضاً إلى العضوية. من جهته، انتقد وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا تعامل بعض دول الاتحاد مع أوكرانيا على أنها دولة «من الدرجة الثانية». وقال عبر تويتر «على استراتيجية الغموض بشأن مستقبل أوكرانيا الأوروبي والسويد لحلف شمال الأطلسي، بينما لا تزال العراقيل توضع في طريق أوكرانيا الساعية للهدف نفسه وكذلك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي السياق، أكد المستشار الألماني أولاف شولتز أمس، عدم إمكانية تسريع الاستجابة لمساعي أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من الغزو الروسي، مشيراً إلى أن على التكتل إيجاد طريقة «سريعة وبراغماتية» لمساعدة أوكرانيا في مسارها الأوروبي، بما في ذلك من خلال اتفاقية الشراكة والتجارة الحرة».

وتأتي هذه الاندفاعة لضم فنلندا والسويد لحلف شمال الأطلسي، بينما لا تزال العراقيل توضع في طريق أوكرانيا الساعية للهدف نفسه وكذلك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي السياق، أكد المستشار الألماني أولاف شولتز أمس، عدم إمكانية تسريع الاستجابة لمساعي أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من الغزو الروسي، مشيراً إلى أن على التكتل إيجاد طريقة «سريعة وبراغماتية» لمساعدة أوكرانيا في مسارها الأوروبي، بما في ذلك من خلال اتفاقية الشراكة والتجارة الحرة».

محاولات لطمأنة تركيا لدفعها للقبول بعضوية فنلندا والسويد

روسيا: 1730 مقاتلاً أوكرانيا استسلموا في ماريوبول

اتصال هاتفي بين رئيس هيئة الأركان الروسي ونظيره الأميركي

بايدن والدرسون ونينيستو خلال مؤتمرهم الصحافي بالبيت الأبيض أمس (مندل نغان/فرانس برس)

بحث مقترحات أمنية

قال مكتب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، إن الأخير بحث مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس الخميس، مقترحات أمنية طويلة الأمد لأوكرانيا وسبل إخراج صادرات الحبوب من البلاد. وقال المكتب في بيان بعد مكالمة هاتفية بين الطرفين: «ناقش الزعيمان التقدم في المفاوضات واتفقا على تكليف العمل مع الحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، لتحديد الهيكل الأمني طويل الأمد لأوكرانيا».

جندي روسي يطلب الصفح

طلبت النيابة الأوكرانية، أمس الخميس، السجن المؤبد، أي العقوبة القصوى، لجندي روسي يُحاكم بتهمة ارتكاب جريمة حرب في كييف، وذلك عبر قتل مدني أعزل أواخر فبراير/شباط الماضي. وفي اليوم الثاني من المحاكمة، طلب المدعي من المحكمة إنزال «عقوبة الحرمان من الحرية مدى الحياة» بحق الجندي فاديم شيشيمارين البالغ 21 عاماً، والذي أقر بذنبه. وكان شيشيمارين طلب خلال المحاكمة أمس «الصفح» من أرملة المدني الأوكراني الذي قتله.

وكانت روسيا قدرت في السابق عددهم بالفي جندي. من جهتها، نقلت وكالة «دي. إن إيه» المحلية عن دنيس بوشيلين زعيم الانفصاليين الموالين لروسيا في منطقة ماريوبول، إن كبار قادة المقاتلين الأوكرانيين الذين تحصنوا في مصنع أزوفستال للصلب بالمدينة ما زالوا داخله. ونشرت وزارة الدفاع الروسية تسجيلات فيديو لمن قالت إنهم مقاتلون أوكرانيون يتلقون العلاج بمستشفى بعد استسلامهم في أزوفستال، في حين أعلن الصليب الأحمر الدولي في بيان أمس، أنه سجل «مئات» من أسرى الحرب الأوكرانيين الذين غادروا المصنع.

وتركز روسيا حالياً على الجنوب الشرقي من أوكرانيا في هجماتها، بعد انسحابها من محيط كييف حيث قالت الولايات المتحدة إنها استأنفت العمل بسفارتها أول من أمس الأربعاء، في بادرة جديدة على عودة الحياة إلى طبيعتها. وفي ما يتعلق بجبهة القتال، واصلت القوات الروسية هجومها الرئيسي في محاولة للاستيلاء على مزيد من الأراضي في منطقة دونباس الشرقية. وأوضحت الوزارة أن الطرفين ناقشا «القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومستجدات الوضع في أوكرانيا».

ميدانياً، قال قائد عسكري أوكراني أمس الخميس إن إجلاء القوات الأوكرانية من مدينة ماريوبول مستمر، لكنه لم يذكر تفاصيل. وصرح الجنرال أوليكسي غروموف نائب رئيس إدارة العمليات الرئيسية لهيئة الأركان العامة الأوكرانية في إفادة صحافية عبر الإنترنت «فيما يتعلق بماريوبول يجري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجلاء أبطالنا». ويأتي ذلك بعدما ذكرت وزارة الدفاع الروسية في وقت سابق أمس الخميس، أن 1730 مقاتلاً أوكرانيا استسلموا في ماريوبول على مدى ثلاثة أيام، من بينهم 771 في الساعات الأربع والعشرين الماضية. وليس من الواضح عدد المقاتلين المتبقين في مصنع أزوفستال. وأوضحت الوزارة أن «القضايا ذات الاهتمام المشترك، تضمنت الوضع في أوكرانيا».

وأفادت بأن القوات الروسية تكبدت «خسائر كبيرة» في محيط سلوفيانسك شمالي دونيتسك. في المقابل، تحدث الانفصاليون في إقليم لوغانسك عن «مقتل 39 عسكرياً أوكرانياً وتدمير 5 مواقع عسكرية بمعارك دونيتسك خلال الـ24 ساعة الماضية». وذكرت الشرطة الأوكرانية بدورها، عبر تليغرام أمس، أن طفلين قُتلا في مدينة ليمان بدونيتسك في قصف مباشر لمبنى سكني. من جهته، قال رومان ستاروفويت، حاكم منطقة كورسك الروسية، إن القوات الأوكرانية قصفت قرية حدودية في المنطقة الواقعة غرب روسيا فجر أمس ما أسفر عن مقتل مدني واحد على الأقل وجرح آخرين. من جهته، أكد سيرهي غايداي، حاكم منطقة لوغانسك في شرق أوكرانيا، على تليغرام، مقتل أربعة وإصابة ثلاثة في قصف لمدينة سيفيرودونتسك، وحث الناس على الاحتماء لو قرروا عدم المغادرة. وقال المستشار الرئاسي الأوكراني أوليكسي أريستوفيتش إن مقاتلين أوكرانيين «نسفوا خطاً للسكك الحديدية أمام قطار مدرع كان يقل قوات روسية في مدينة ميليتوبول المحتلة» جنوب أوكرانيا.

على وقع هذه المعارك، قال مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك، والذي شارك في عدة جولات من المحادثات مع روسيا، على تويتر أمس «لا تعرضوا علينا وقفاً لإطلاق النار، فهذا مستحيل بدون انسحاب كامل للقوات الروسية». وفي إشارة إلى اتفاقية السلام لعام 2015 لشرق أوكرانيا التي تم توقيعها في العاصمة البيلاروسية مينسك، كتب بودوليك «أوكرانيا ليست مهتمة بمينسك جديدة ثم تجدد الحرب في غضون سنوات قليلة». وأضاف فقط «حتى تصبح روسيا مستعدة لتحرير الأراضي المحتلة بالكامل، فإن فريق التفاوض لدينا هو الأسلحة والعقوبات والمال».

في غضون ذلك، نقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن وزارة الخارجية الروسية قولها أمس، إنه إذا استجابت موسكو لنداء الأمم المتحدة لفتح موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود، فسيتعيّن أيضاً النظر في رفع العقوبات المفروضة على روسيا.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد دعا أول من أمس، روسيا للسماح بتصدير الحبوب الأوكرانية المخزنة في مرافئ هذا البلد وطالب الغرب بالسماح بوصول الأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية، في إجراءين أكد أنهما سيساهمان في حل أزمة الغذاء العالمية المتزايدة. كما دعا غوتيريس في كلمة أمام مجلس الأمن الدولي أمس «جميع أعضاء المجلس لبذل كل ما في وسعهم لإسكات البنادق وتعزيز السلام في أوكرانيا». في الأثناء، كانت التأثيرات الاقتصادية للحرب الروسية على أوكرانيا، محور اجتماعات بدأت أمس وتنتهي اليوم الجمعة، لوزراء المال وحكام المصارف المركزية في مجموعة السبع في ألمانيا.

من جهة أخرى، واصلت موسكو أمس طرد دبلوماسيين غربيين. وقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن طرد خمسة دبلوماسيين برتغاليين رداً على طرد عشرة دبلوماسيين روس تقرر في خضم الغزو الروسي لأوكرانيا، وذلك غداة الإعلان عن خطوات مماثلة شملت عشرات الدبلوماسيين الفرنسيين والإيطاليين والإسبان أول من أمس. من جهتها، أعلنت الخارجية البريطانية أمس، عن تجميد أصول ثلاث شركات طيران روسية، ومنعتها من بيع مهابط في مطارات المملكة تبلغ قيمتها 62 مليون دولار. من جهته، قال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أمس، إن «طوكيو ستضاعف دعمها المالي لأوكرانيا إلى 600 مليون دولار»، بينما دعا رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إلى وقف عاجل لإطلاق النار في أوكرانيا حتى تبدأ مفاوضات جادة لإنهاء الحرب. وفي مقابل حملة العقوبات الدولية على روسيا، نقلت وكالة «بلومبيرغ» أمس، عن مصادر مطلعة قولها إن «الصين تتفاوض مع موسكو لشراء نفط روسي لزيادة احتياطها الاستراتيجي».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

قضية

بايدن في آسيا

ترسيم التحالفات واستنهاض الحلفاء بمواجهة الصين

يزور الرئيس الأميركي جو بايدن كوريا الجنوبية واليابان، في زيارته الأولى لآسيا منذ تبوئه الرئاسة، وفي خضمّ الحرب الأوكرانية، في رسالة إلى الصين، عنوانها تعزيز الردع والتحالفات «الديمقراطية» لاحتوائها، التي لا تزال تفتقر إلى مقومات أكثر ابتكاراً لتحقيق هذا الهدف

توجه الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الخميس، إلى آسيا، في جولة هي الأولى له إلى القارة منذ توليه الرئاسة في فبراير/ شباط 2021. واختار بايدن كوريا الجنوبية واليابان محطتين فقط له خلال الزيارة، وذلك لتتويج أسبوعين من الدبلوماسية الأميركية النشطة حيال منطقة المحيطين الهندي والهادئ الاستراتيجية والتي أكدت الإدارة الأميركية الديمقراطية أنها تحظى بأولوية لديها، في إشارة إلى مقاربة ملف احتواء نفوذ الصين المتنامي في المنطقة. وتأتي الزيارة التي تستمر خمسة أيام، وتختتم بقمّة في طوكيو لتحالف «كواد»، الذي يجمع الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، بعد قمّة عقدها بايدن في البيت الأبيض في 12 مايو/ أيار الحالي. وجمعته القمّة يومها بقادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، المؤلفة من 10 دول، من بينها تايلاند وماليزيا وفيتنام وإندونيسيا والفيليبين وسنغافورة. وبعكس عدد كبير من دول «الرابطة»، التي تضم أيضاً لاوس وبروناي وميانمار وكمبوديا، والتي تنتهج سياسة عدم الانحياز، أو تتوخى الحياد في مقاربة ملف الصراع الصيني الأميركي (وحتى الروسي الأميركي)، يحظى بايدن في اليابان بشريك يزداد «مثالية». كما أظهر الرئيس الكوري الجنوبي الجديد يون سوك يول، الكثير من المؤشرات التي تدل على إمكانية أميركية لتوسيع وتعزيز الشراكة مع سيول حيال ملفات المنطقة، وصولاً حتى إلى القبول بانضمام الأخيرة إلى تحالف «كواد»، ولو بصفة مراقب، وهي مسألة مطروحة حالياً.

وإذا كانت لبايدن نقاط قوة واضحة في الزيارة، بحسب ما ترى الإدارة الأميركية ومتابعون في واشنطن، فإن هناك أيضاً في المقابل نقاط ضعف. ولعل على رأسها أن إدارته لا تزال تدور حول نفسها في سياسة التعامل مع الصين، وسط غياب استراتيجية واضحة لإدارة الصراع، سوى مواصلة الاعتماد على تنويع وتعزيز الشراكات والتحالفات، ولو بنسب متفاوتة. وتهدف الرحلة بشكل أو بآخر، إلى رسم خريطة واضحة لجميع هذه التحالفات، والتي حذّرت الصين من تداعياتها، والإعلان رسمياً، ولو متأخراً، عن «العودة الأميركية» للمنطقة، بعد عهد دونالد ترامب، تماماً كما فعل بايدن في أوروبا.

وبحسب مستشاري بايدن ومحلّلين عديدين، يحمل الرئيس الأميركي في أول زيارة له إلى آسيا، رسالة واضحة إلى الصين بأنها لا تزال في صلب استراتيجية البيت الأبيض الخارجية، على الرغم من الانشغال الأميركي بالحرب الروسية على أوكرانيا. وكانت إدارة بايدن قد سعت مراراً إلى إيصال هذه الرسالة، لا سيما من منطلق تحذير بكين بعدم السير على خطى موسكو، والذهاب إلى اجتياح تايوان.

وإذا كان احتواء الصين هو العنوان الأبرز للزيارة، فإن بايدن سيناقش أيضاً ضمن أجندة جولته ملفات عدة أخرى، قد تكون متفرعة، وتندرج في إطار تعزيز الشراكة مع سيول وطوكيو لهذا الهدف. وينتظر أن يتم الإعلان من العاصمة اليابانية عن الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهي مبادرة المقاربة الأميركية الاقتصادية لاستراتيجيتها في المنطقة.

ويلتقي بايدن في كل من كوريا الجنوبية واليابان الرئيس الكوري الجنوبي الجديد يون سوك يول، الذي خلف مون جاي إن وأدى اليمين الدستورية في 10 مايو الحالي، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، كما من المقرر أن يلتقي في آخر يوم من الزيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال قمّة «كواد»، بالإضافة إلى لقاء مع رئيس الحكومة المقبلة في أستراليا بعد انتخابات يوم السبت (على جميع مقاعد النواب، ونصف مقاعد الشيوخ)، بين رئيس الوزراء الحالي سكوت موريسون أو منافسه أنتوني البانيز.

ويتشارك كل من يون سوك يول وكيشيدا الكثير من القلق حيال الملفين الصيني والكوري الشمالي، مع مواصلة بيونغ يانغ اختباراتها الصاروخية والنووية منذ بداية العام الحالي. وتتطلع سيول، تحت قيادة يون سوك يول، لشراكة أكبر مع الولايات المتحدة، ولتقوية «الردع الموسع» بمواجهة كوريا الشمالية، بحسب ما أكد مستشارو يون سوك يول لوكالة «رويترز». ويعني «الردع الموسع» القدرة العسكرية الأميركية، خصوصاً قوتها النووية، على ردع هجمات على حلفاء الولايات المتحدة، وهي مسألة جاءت في صلب حملة الرئيس الكوري الجنوبي خلال ترشحه.

وتهيمن مسألة «الردع الموسع» على السجال الأمني في سيول اليوم، وترى نسبة كبيرة من الكوريين الجنوبيين أن على بلادهم تطوير قدراتها النووية الخاصة. في موازاة ذلك، تواصل الولايات المتحدة منح كوريا الجنوبية مظلتها النووية منذ سحب أسلحتها النووية التكتيكية من شبه الجزيرة الكورية في 1991. وتنشر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أكثر من 28 ألف جندي في كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى دبابات ومروحيات عسكرية وبطاريات مضادة للصواريخ، وأسلحة تقليدية أخرى. لكن سيول كانت قد تراجعت ثقتها بالحليف الأميركي في عهد ترامب، وكان يون قد تراجع عن اقتراح خلال حملته لإعادة نشر أميركا أسلحتها النووية التكتيكية في شبه الجزيرة. ومنذ ذلك الحين طلب من إدارة بايدن نشراً دائماً لـ«أسلحتها الاستراتيجية»، مثل الغواصات الحربية وحاملات الطائرات، وقاذفات الصواريخ في بلاده. ويستبعد مراقبون أن تستجيب الولايات المتحدة لذلك.

من جهتها، تتحضر اليابان للإعلان عن استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، والتي ستتخذ فيها موقفاً عسكرياً أكثر تقدماً لجهة ردع الصين وكوريا الشمالية.

ويرغب بايدن، في طوكيو، في تسليط الضوء على تحالف «كواد» كأحد أعمدة سياسته لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكتحالف يعكس القوة العسكرية البحرية للدول الديمقراطية في المنطقة. ويأتي ذلك على الرغم من الخشية التي شعرت بها واشنطن حيال الرد الهندي الفاتر على الغزو الروسي لأوكرانيا. في موازاة ذلك ستحاول إدارة بايدن استنهاض نيودلهي لاتخاذ موقف واضح وجدّي حيال الصين. ولاستكمال خطته، سيطلق بايدن في اليابان الإطار الاقتصادي لاستراتيجية الهادئ - الهندي، بين الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان، بالإضافة إلى دول أخرى في المنطقة، وذلك بعد أشهر من إعلان وزارة الخارجية الأميركية أن الإدارة تعتبر أن «جمهورية الصين الشعبية تشكل التحدي الأكبر على المدى الطويل للنظام الدولي».

سيعلن بايدن الإطار الاقتصادي لاستراتيجية الهادئ - الهندي

متظاهرون في سيول ضد سياسة واشنطن الكورية الشمالية (يونغ سونغ يون/Getty)

انصهار شراكات الأطلسي والهادئ

ركّز مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جيك سوليفان (الصورة)، على الشراكات التي يسعى الرئيس جو بايدن إلى تعزيزها في آسيا، معتبراً أن العمل على صهر الشراكة الأطلسية والتحالف العابر للهادئ، سيكون العلامة المميزة لسياسته الخارجية. وأضاف أن رحلة بايدن إلى آسيا «ستُظهر أن الولايات المتحدة يمكنها قيادة العالم الحر في الرد على حرب روسيا في أوكرانيا، وترسم المسار في منطقة ستحدد الكثير من مستقبل القرن الـ21».

ورفض المواجهة بين المعسكرين». ووجه أيضاً تحذيرات مماثلة خلال اتصاله بنظيره الياباني يوشيماسا هاياشي. في موازاة ذلك، اشتكى بانغ جيشي، مسؤول الدبلوماسية في الحزب الشيوعي الصيني، لمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان من أن واشنطن تسير «على الدرب الخاطئ» في ما خصّ قضية تايوان. لكن رسالة واشنطن حول الزيارة كانت صارمة، إذ قال سوليفان: «الرسالة التي نحاول إرسالها تتعلق برؤيتنا الثابتة حول ما يمكن أن يكون عليه العالم إذا وقفت الديمقراطيات والمجتمعات المفتوحة معاً لرسم قواعد الطريق لتحديد هندسة الأمن في المنطقة، ومن أجل تعزيز تحالفات تاريخية وقوية». وأضاف: «نعتقد أن رسالتنا ستكون مسموعة في كل مكان، ونعتقد أنها ستكون مسموعة في بكين».

وراى سكوت كينيدي، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أنه على الرغم من نقاط القوة التي يتمتع بها بايدن خلال هذه الزيارة، فإن الإدارة الأميركية تدرك مدى هشاشتها لجهة فكّ الارتباط الاقتصادي مع الصين، كما أشار إلى أن هناك شركاء في سيول أو واشنطن يؤمنون أقل بفكرة فكّ الارتباط، أو يتحدثون عن فك ارتباط «ذكي أو جزئي». كما تطرق إلى مسألة صمود سلاسل الإمداد، ومنها المتعلقة بأشباه الموصلات، والتي ترى دول عدة أن حمايتها تعني نقل جزء كبير من صناعتها إلى الولايات المتحدة، فيما ستعمل الصين أخيراً على محاولة الاستثمار في أي ثغرة ولو صغيرة بين هذه التحالفات. فضلاً عن ذلك، فإن إدارة بايدن لم تقدم بعد الكثير من الأفكار لمقاربة الملف الكوري الشمالي (بايدن لن يزور المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين)، أو لخططها العسكرية إذا ما أقدمت الصين على غزو تايوان.

(العربي الجديد)

يعيش اليمنيون تفاؤلاً حذراً بولادة المجلس الرئاسي، الذي أطلق منذ إعلان الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي في 7 إبريل/ نيسان الماضي، تشكيله، حراكاً أوحى بأن اليمن على أعتاب مرحلة لإعادة الاستقرار وتحسين الاقتصاد، أقلّه في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة المعترف بها، وذلك رغم التحديات الكثيرة

آمال لا تتشاركها مشاريع الحوثيين

اليمن: تفاؤل حذر بـ«مجلس القيادة»

- **أعلن المجلس الرئاسي استعداده لحوار مع الحوثيين بناءً على المرجعيات الثلاث وأكد مساعيه لإنهاء الحرب**
- **التحدي الاقتصادي من أبرز المخاطر التي تتهدد المجلس، بالإضافة إلى الحفاظ على التوافق بين مكوناته**

مأرب ـ **نايف القداسي**

منذ أدّى مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، برئاسة رشاد العليمي، القسم الدستوري أمام البرلمان المنعقد للمرة الأولى في العاصمة المؤقتة عدن، في 19 إبريل/نيسان الماضي، ارتفع منسوب تفاؤل اليمنيين الذي ظهر منذ لحظة الإعلان عن ولادة المجلس المكون من ثمانية أعضاء، يمثلون كافة القوى السياسية المناوئة لجماعة الحوثيين. وعزّز من حالة التفاؤل تلك، ترحيب الأطراف اليمنية المختلفة (عدا الحوثيين) بالمجلس، والترحيب الإقليمي والدولي الواسع به. يضاف إلى ذلك الحراك الذي أعقب تشكيل المجلس، وخطوات إذابة الجليد وإنهاء حالة القطيعة التي برزت على شكل لقاءات واجتماعات بين مختلف الأطراف، محاولةً ترميم العلاقة التي تصدعت طيلة السنوات الماضية.

عدن الأكثر تفاؤلاً

وعادت قيادة الدولة إلى عدن التي غدت الأكثر تفاؤلاً بين المدن اليمنية، ودخلت عهداً جديداً يمكنها أن تؤدي فيه دورها كعاصمة مؤقتة للبلاد، لتحقق ما لم يتسن لها منذ مُنحت هذه الصفة عقب مغادرة قيادة الدولة العاصمة صنعاء في مطلع عام 2015. وفي عدن، عُقد البرلمان للمرة الأولى، واستقبل اليمين الدستورية من مجلس الرئاسة، كما أقر الموازنة العامة للدولة ومنح الحكومة الثقة. وشهدت عدن أيضاً اجتماعات مكثفة للحكومة بكامل قوامها للمرة الأولى، بحضور وزير الدفاع محمد علي المقدشي، الذي أجرى زيارات لمؤسسات عسكرية في عدن، بعدما كان يشارك الحكومة اجتماعاتها عبر تقنية الفيديو من مأرب، لتعذّر وجوده في العاصمة التي يسيطر المجلس الانتقالي على الشأن الأمني والعسكري فيها.

إضافة إلى ذلك، أولى مجلس القيادة الرئاسي عدن أولوية، وشكّل لجنة أمنية رئاسية عليا مكونة من ثلاثة من أعضائه، إضافة إلى وزير الداخلية إبراهيم حيدان العائد أخيراً من سيئون في حضرموت، لترتيب الأوضاع والإشراف على الجاهزية الأمنية فيها، كما عيّن محافظها أحمد حامد لملمس وزيراً للدولة، في أول قرار للمجلس عقب أدائه اليمين. وضمنت عدن صيفاً بارداً نسبياً لهذا العام خلافاً للجحيم الذي كانت تصطلي به المحافظة الساحلية خلال السنوات الماضية، حيث كانت تعاني من انقطاعات الكهرباء المتكررة التي تعادل 15 ساعة يومياً صيفاً. ويقول المواطن عبد الرحمن البتول، وهو أحد ساكني المدينة: «تشعر هذا العام أن الكهرباء في وضع أفضل خصوصاً بعد دخول أحد توربينات محطة الرئيس في العمل»، معرباً عن أمله في أن يستمر هذا التحسن. ويرى الصحافي في عدن صالح المحوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المعيار الحقيقي لذلك التحسن هو معدل وجود الكهرباء خلال الأشهر من يوليو/ تموز إلى نهاية أغسطس/ آب، حيث كانت تحضر خلال هذه الأشهر لـ7 ساعات متفرقة فقط في اليوم، مع ارتفاع درجات الحرارة وتزايد الأحمال. ويصف المحوري تفاؤل العدنيين بـ«التفاؤل الحذر»، مضيفاً أن «المواطن العادي لا يهتم كثيراً لأخبار القرارات نتيجة فشل تجارب سابقة خصوصاً في ما يتعلق بالخدمات، لكن النخبة متفائلة أكثر بهذه التغييرات». كما شهدت المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة الحكومة تحسناً كبيراً وانسياباً في الحركة على الطرقات الواصلة بينها، لا سيما تلك التي تربط الجنوب بالشرق، بين مناطق «الانتقالي الجنوبي» والحكومة المعترف بها. ويؤكد مسافرون على هذه الطرقات لـ«العربي الجديد»، أنهم لمسوا تحسناً في التنقل خلال سفرهم في إجازة عيد الفطر (2 مايو/ أيار الحالي). ويقول أمين علي، الذي توجه مع أسرته من مأرب إلى كل من سيئون والمكلا في حضرموت، ومن ثم إلى عدن، إنه لمس معاملة جيدة في جميع النقاط على الطرقات الرئيسية «على الرغم من أن نقاطاً لا تزال ترفع علم الانفصال، لكن قابَلَنا الجنود بطريقة طبيعية كمواطنين يمنيين». بدوره، يوضح إبراهيم الروني، وهو القادم من صنعاء إلى المكلا عبر عدن: «عانينا كثيراً في الطريق من صنعاء إلى أطراف لحج. أجبنا عن عشرات الأسئلة، وفي كل نقطة كان ينتظرنا تحقيق، وفي النقطة الرئيسية على مداخل عدن واجهنا أسئلة أيضاً، لكن في بقية الطريق مشت الأمور بشكل طبيعي، إلا من أسئلة عادية في بعض النقاط بمحافظة أبين».

مأرب تنتظر الحسم العسكري

المزيد من التفاؤل بالمجلس الرئاسي يسود في مأرب، ملجأ النازحين الأهم، والمحافظة التي تتصدى ببسالة لهجمات الحوثيين منذ أكثر من عامين، حيث عبّر مواطنون عن تفاؤلهم بإرادة المجلس وقدرته على حسم الحرب. ويقول العليي صالح وهبان: «إحنا مؤملين خير كثير في مجلس القيادة، وإن شاء الله يكونوا عند حسن الظن، وتنتظم رواتب الجيش، ويحصل على أسلحة ومعدات مثل اللي مع الحوثي وتتحرر البلاد، أما لو يركنوا على وهْم السلام، فالفائدة مع الحوثي». وعقب تأسيسه، أعلن المجلس الرئاسي استعداده لحوار مع الحوثيين بناء على المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن 2216 الخاص باليمن)، وأكد أعضاؤه في أكثر من مناسبة على مساعي المجلس لإنهاء الحرب التي تطحن البلاد منذ عام 2014، سواء بالسلام أو بالحرب، إذا رفضت جماعة الحوثي الخيار الأول. لكن الحل العسكري هو الأرجح، وفقاً لوهبان، الذي يقول إن «الحوثي يستغل الهدنة ويحشد إلى أطراف مأرب، لكن لا خوف. واجهنا الحوثي ونحن وحدنا، أما اليوم فالرجال سيلبون من كل اليمن لنجدة مأرب ونصرتها، وتلقين الحوثي دروساً لن ينساها، واستعادة صنعاء بإذن الله».

تأجيل الانهيار

اقتصادياً، تزامن إعلان تشكيل المجلس الرئاسي مع الإفصاح عن دعم اقتصادي سعودي - إماراتي عاجل لليمن بمبلغ 3 مليارات دولار، انعكس بشكل إيجابي على أسعار صرف الريال أمام الدولار. ووقّعت وزارة المالية السعودية يوم الاثنين الماضي، اتفاقاً جديداً مع نظيرتها اليمنية وقيادة المصرف المركزي اليمني، يقضي بتمديد وديعة السعودية لدى اليمن. وكان صرف الدولار الأميركي قد تجاوز حاجز الـ1250 ريالاً ليعود إلى حدود 900 ريال، قبل أن يستقر في حدود ألف ريال لكل دولار. ويرى خبراء اقتصاديون أن هذا التراجع هو نتيجة طبيعية للحدث السياسي. ويقول الخبير الاقتصادي عبد الواحد العوبلي، لـ«العربي الجديد»، إن «الريال الآن هو في سعره الحقيقي أو المقارب له»، مؤكداً أنه «حتى المضاربات التي يمارسها بعض الصرافين لتحقيق أرباح ليست مؤثرة إلا بنسبة بسيطة». تحسن سعر العملة والتفاؤل بتعافي الاقتصاد ساهما على ما يبدو في إطفاء احتجاجات على تردي الوضع الاقتصادي كانت قد اشتعلت في حضرموت، كبرى المحافظات، شرقي البلاد، والتي مُثّلت أيضاً في مجلس الرئاسة بمحافظها فرج البحسني. وكانت حضرموت قد شهدت خلال الأشهر الماضية موجة احتجاجات على انهيار سعر العملة المحلية، ولمطالبة الحكومة بالتدخل للتخفيف من معاناة المواطنين، وصلت في أحيان كثيرة إلى حد التوتر بين المتظاهرين وقوات الأمن، واستُغلت من قبل أطراف للاعتداء على مؤسسات الدولة، كإيقاف إنتاج النفط من حقل العقلة في مديرية الوادي. لكن التعافي الاقتصادي لن تكفي الوديعة لتحقيقه، وفق الخبير العوبلي، الذي يرى أن هذه الوديعة «إذا وصلت، فإنها لن تحل المشكلة، بل ستؤجل فقط الانهيار»، مشيراً إلى أنه لا جدوى من «وديعة جديدة في ظل فساد وفشل المصرف المركزي اليمني والحكومة بشكل عام». ووفقاً للعوبلي، فإن «الأحرى بالسعودية والمجتمع الدولي أن يُمكّنوا اليمن من الحصول على إيراداته من النفط والغاز، وتوفير الغطاء لتمكين مؤسسات الدولة الإيرادية من توريد كل المبالغ إلى المصرف المركزي، والحد من السفه الحاصل في النفقات واستنزاف العملة الصعبة في استيراد المشتقات النفطية، عبر تشغيل مصافي عدن».

ويختم العوبلي حديثه بالقول: «يجب على المصرف المركزي منع التعامل داخل اليمن بغير الريال اليمني وإعادة تفعيل القطاع المصرفي الذي تمّ تغييبه لسنوات لصالح السوق السوداء الممثلة بالصرافين، وجعل مصير سعر الصرف في أيديهم». ويرجح مصدر حكومي خاص، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تشهد الأوضاع الاقتصادية تحسناً خلال الأيام المقبلة، ويوضح أن المجلس الرئاسي تلقى خلال زيارته الأولى للسعودية والإمارات، والتي أجراها بكامل أعضائه في أواخر شهر إبريل/ نيسان الماضي، «تعهدات بأن الجانب الاقتصادي لن يكون مشكلة، وسيكون هناك دعم مستمر» من الدولتين.

تحديات الأمن والإرهاب

وعلى الرغم من أن التحدي الاقتصادي يعد أحد أبرز المخاطر التي تتهدد المجلس الفتي، غير أنه ليس الخطر الوحيد، فهناك تحديات أخرى، بدءاً من تشكيلة المجلس التي تضم الأطراف المختلفة بل والمتصارعة، إضافة إلى التكوينات العسكرية لتلك الأطراف، ما يجعل الحفاظ على التوافق بين مكوناته مهمة صعبة، لكنها ضرورية لتقوية جبهة الحكومة في مواجهة الحوثيين. ويعبر المواطنون عن أمنياتهم باستمرار حالة الانسجام والتوافق، وألا يطرأ خلاف بين أعضاء المجلس قد يودي بالتفاؤل والآمال العريضة. لكن أبرز التهديدات للمجلس الوليد تتمثل في الملف الأمني، الذي لا يزال هو الأكثر تعقيداً نتيجة انقسام قوات الأمن، وعودة نشاط تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في بعض مناطق البلاد. وكانت أولى خطوات عودة التنظيمات المتطرفة قد لاحت في منتصف فبراير/ شباط الماضي حين اختطف عناصر مسلحون يعتقد أنهم ينتمون لأحد التنظيمين خمسة موظفين أمميين واقتادوهم إلى جبال محافظة أبين، فيما فشلت كل الجهود الساعية للإفراج عنهم حتى اللحظة. عقب ذلك، وفي الخامس من مارس/ آذار الماضي، اختطف مسلحون مجهولون أيضاً موظفين أجنبيين يعملان في منظمة «أطباء بلا حدود» الهولندية، أثناء عبورهما من مطار سيئون إلى مأرب، واقتادوهما إلى مكان مجهول، حيث لا يزالان محتجزين.

ومنتصف إبريل، شهدت سيئون فرار سجناء متهمين بالتطرف من السجن المركزي القديم الواقع في قيادة المنطقة العسكرية الأولى تحت إشراف قوات من التحالف، وفقاً لتصريحات مدير أمن سيئون حسن العيدروس، ليصل بعدها عضو المجلس الرئاسي محافظ حضرموت فرج البحسني إلى المدينة، قادماً من الرياض، ويشدّد على التعجيل في الوصول إلى أسباب ما جرى.

وفي السابع من الشهر الحالي، قتل ضابطان رفيعان في القوات التابعة للمجلس الانتقالي بمحافظة الضالع، وسط البلاد، هما نائب قائد قوات الحزام الأمني بمحافظة الضالع وليد الضامئ، وقائد قوات مكافحة الإرهاب في المحافظة، قائد اللواء السادس مقاومة محمد الشوبجي، ومعهما عدد من الجنود، كما أصيب آخرون، إثر هجوم نفذه مسلحون قال «الانتقالي» في وقت لاحق إنهم متطرفون من تنظيم «القاعدة». وقال مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، إن ستة من المهاجمين قتلوا وتمكن اثنان من الفرار. في الأثناء، شهدت محافظة شبوة تفجيرين نفذهما مجهولون، استهدف أحدهما مساء 13 مايو الحالي، أنبوب نقل النفط في مديرية ميفعة، وجاء بعد ساعات من إحباط الأجهزة الأمنية محاولة تفجير الأنبوب ذاته في مديرية الصعيد، فيما استهدف التفجير الثاني أنبوب نقل الغاز المسال في مديرية رضوم في 26 إبريل الماضي، بعد أيام من تأدية مجلس القيادة الرئاسي القسم الدستوري أمام البرلمان. وقال مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، إن تلك الهجمات تحمل بصمات التنظيمات المتطرفة.

ينتظر سكّان عدن تحسّن الخدمات والاقتصاد (صالح العبيدي/فرانس برس)

استهداف سفينة قبالة سواحل الحديدة

أعلنت وكالة بريطانية للأمن البحري، أمس الخميس، أنها تحقق في تقارير عن هجوم استهدف سفينة قبالة سواحل اليمن. وأفادت هيئة «عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة» (يو كي أم تي أو)، عبر موقعها الإلكتروني، أن الهجوم وقع على بعد 34 ميلاً بحرياً جنوب غرب ميناء الحديدة المطل على البحر الأحمر والخاضع لسيطرة الحوثيين، مضيفة أن «التحقيقات جارية»، من دون الإشارة إلى طبيعة الهجوم أو نتائجه.

هجوم من «القاعدة» و«داعش»

هاجم تنظيما «القاعدة» و«داعش» المجلس الرئاسي اليمني عقب الإفصاح عن إنشائه. وقال تنظيم «القاعدة»، في بيان صدر في 17 إبريل/نيسان الماضي، إن المجلس الرئاسي في اليمن يتشكل من «النخب القديمة الفاسدة نفسها»، مضيفاً أن المجلس جاء ليس بمبادرة يمنية، وإنما من قبل التحالف العربي، كجزء من خطة السعودية لإبقاء اليمن ضعيفاً، وإنه سيخدم المصالح الأميركية ويصب في صالح جماعة الحوثيين.

مساعدات ومصارفة عبر المصرف المركزي

يرى خبراء أن الوديعة السعودية ليست كافية. ويوضح الخبير الاقتصادي عبد الواحد العوبلي، لـ«العربي الجديد»، أنه «ينبغي على المجتمع الدولي والتحالف فرض توريد مبالغ المساعدات الإنسانية إلى المصرف المركزي اليمني، لتتم المصارفة عبره»، متحدثاً عن وجوب القيام بعد ذلك بـ«الإنفاق على المشاريع والأنشطة بالريال اليمني، بدلاً من الاحتفاظ بهذه المبالغ خارج اليمن، أو تسليمها إلى مليشيا الحوثيين».